



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مجلس الأمة

الجريدة الرسمية للمدافلات

الفترة التشريعية الثانية - السنة الأولى - الدورة الخريفية 2004م - العدد: 05

الجلسات العلنيتان العامتان

المنعقدتان يوم الأحد 08 شوال 1425هـ
الموافق 21 نوفمبر 2004م (صباحا ومساءً)

طبعت بمجلس الأمة يوم الثلاثاء 09 ذو القعدة 1425هـ

الموافق 21 ديسمبر 2004م

فهرس

1- محضر الجلسة العلنية السابعة ص 03

¤ مواصلة المناقشة العامة لنص القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2005م.

2- محضر الجلسة العلنية الثامنة ص 17

¤ مواصلة المناقشة العامة لنص القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2005م.

¤ رد السيد وزير المالية.

**محضر الجلسة العلنية السابعة
المنعقدة يوم الأحد 08 شوال 1425هـ
الموافق 21 نوفمبر 2004 م (صباحا)**

إذا توصلت الحكومة إلى اعتماد سياسة راشدة في تسيير الموارد المالية ورسم الأولويات بدقة. وإن القارئ لنص قانون المالية لسنة 2005 يدرك جملة من الأمور أشار زملائي إلى كثير منها وأضيف بتوفيق من الله ما يلي:

1 - إن وتيرة التنمية وخاصة في مجال المنشآت القاعدية والتجهيزات العمومية تحتاج إلى عقارات وأراضي قد تكون ملكا للخواص؛ وإن تسهيل إجراءات نزع الملكية لصالح المنفعة العامة أمر مهم ولكن المشكل يظل مطروحا بالنسبة للجماعات المحلية وخاصة البلديات النائية والفقيرة، حيث إنها تجد نفسها عاجزة أو غير قادرة على توفير مبالغ اقتناء هذه الأراضي في ظل سعر السوق الحقيقي، فلماذا لا تفكر الحكومة في إنشاء صندوق وطني خاص بهذا الشأن أو في ميكانيزم آخر لتسهيل هذه العملية على هذه البلديات؟

2 - إن سياسة تدعيم تشغيل الشباب سواء عن طريق الاستثمار أو عن طريق عقود ما قبل التشغيل يعتبر أمرا أساسيا لتقليص نسبة البطالة، ولكن العقبة الأساسية المطروحة هي السياسة البنكية، فكثير من الملفات ظلت رهينة القروض التي قلما تجد طريقها إلى المستثمرين ونفس الإشكال يطرح بالنسبة لعقود ما قبل التشغيل، إذ إن المؤسسات المكلفة بالتوظيف ترفض تجديد العقود خوفا من إلزامها بتوفير المناصب مستقبلا، وعليه فإن هذا النوع من أساليب التشغيل لا يعدو كونه أملا سرايا في الحصول على منصب شغل، وعليه ينبغي إعادة النظر في طبيعة ومضمون هذه العقود الخاصة بما قبل التشغيل حتى تصب في النهاية إلى التشغيل ولا تبقى حبيسة فيما قبله؛ ونفس الإجراء يتعرض له المستثمرون أو الفلاحون، فكثير منهم وهم مقبلون على حملة الحرث والبذر مازالوا لم يتحصلوا على مستحقاتهم من حصاد السنة الفلاحية الماضية من البنوك أو المؤسسات

الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة:

- السيد عبد اللطيف بن أشنهو، وزير المالية؛
- السيد محمود خذري، وزير العلاقات مع البرلمان.

افتتحت الجلسة على الساعة العاشرة والدقيقة الثامنة عشرة صباحا.

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، الجلسة مفتوحة. بعد تجديد الترحاب بالسادة الوزراء ومساعديهم، يقتضي جدول أعمال هذه الجلسة مواصلة النقاش العام الخاص بنص قانون المالية والميزانية لسنة 2005، الذي شرعنا فيه بالأمس، ودون إطالة أحيل الكلمة إلى السيد الجيلالي سليمان إن كان موجودا بالطبع، وإن لم يكن موجودا فالكلمة للسيد علي قدور دواجي.

السيد علي قدور دواجي: بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهداه.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، السيد ممثل الحكومة، معالي وزير المالية وطاقمه، السادة معالي الوزراء، زميلاتي، زملائي، أعضاء مجلس الأمة الموقر، السادة والسيدات ممثلي الإعلام، السلام عليكم جميعا ورحمة الله تعالى وبركاته. نزولا عند رأي السيد الرئيس، أجتزئ مختلف المقدمات وألج مباشرة إلى الموضوع. السيد الرئيس، إن قانون المالية يعرض في ظرف اقتصادي داخلي وخارجي يبعث على الاطمئنان خاصة

في تحديد أن الأمن من الأولويات والكل يعلم ذلك. وفي الأخير أدم رأي السيد وزير المالية المحترم في حرصه على الشفافية في تسيير المال العام ولكن الحرص وحده لا يجدي نفعا إذا لم يتبع بآليات دقيقة وواضحة للمتابعة والرقابة. وشكرا على حسن الإصغاء، وبارك الله فيكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد علي قدور دواجي والكلمة الآن للسيد محمد مباركي.

السيد محمد مباركي: بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.

سيدي رئيس المجلس،

السيد وزير المالية،

السادة الوزراء،

زملائي أعضاء المجلس،

سيداتي سادتي الحضور.

أود المساهمة في هذا النقاش حول قانون المالية لسنة 2005 من خلال تدخلتي بشأن بعض النقاط التي تبدو لي في غاية الأهمية؛ لكن قبل ذلك وبمناسبة عيد الفطر المبارك لا يسعني إلا أن أتقدم إليكم وإلى الشعب الجزائري كافة بأطيب التهاني متمنيا للجميع دوام الصحة والعافية راجيا من المولى عز وجل أن يعيده علينا باليمن والبركات.

كما بوذي أن أتوقف وإياكم وقفة ترحم على ضحايا الإرهاب الأعمى الذي أغرق طيلة السنوات الماضية مئات العائلات الجزائرية في الحزن وخلف ضحايا آخرين حتى خلال شهر رمضان المعظم.

أعود للحديث عن قانون المالية لسنة 2005، وقبل التطرق إلى بعض النقاط الخاصة مثل الرياضة، السكن أو الجامعة، إسمحو لي أن أتطرق إلى مسألة أو شبه مسألة الأربعمائة مليار دولار من الاحتياطات التي هي بصدده تمويه نقاش جاد حول مسألة جادة، أعني بها قانون المالية الذي يعد الأداة التي تنظم سير اقتصادنا الوطني.

أرى أن بعض الأوساط السياسية ممن يتشوقون إلى عهد توزيع الأرباح على شركات مفلسة تسعى

المالية ذات الصلة والأمر لا يحتمل التأخير. إذن فلا بد - كما قال الكثير من زملاء - من إعادة النظر في السياسة البنكية لتكون متلائمة ومنسجمة مع التطورات الاقتصادية ومع اقتصاد السوق.

3 - نحن مع سياسة مالية متوازنة تحترم فيها الضرورة وترتب فيها الأولويات، ولعل الحق في التعليم مضمون في كل مواثيق الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. وعليه كيف يمكن لموظف أو أستاذ في قطاع التعليم بمختلف أطواره أن يقوم بالعمل لمدة سنة في إطار الاستخلاف دون أن يتقاضى راتبه الشهري؟ وإذا كان المبرر عند هيئات التوظيف العمومي هو عدم الترخيص بالتوظيف عن طريق الاستخلاف، فهل يبقى التلاميذ بدون دراسة وإن أغلب ولايات الوطن تعاني من هذه المشكلة؟ ثم لماذا لا تفتح مسابقات التوظيف خلال شهري جوان أو جويلية ل يتم التعيين والتنصيب مع بداية الدخول المدرسي، وبتفادي إجراء المسابقات في سبتمبر أو أكتوبر حيث يتداول على التلميذ أكثر من أستاذ، وهذا قد يضر بالعملية نفسها تربويا؟

كما نضمن أن لا تفتح مؤسسات جديدة ذات أكثر من 12 قسما في الإجمالي مثلا ولا يوجد بها إلا عامل واحد كما هو الشأن في غليزان حيث فتحت ثلاث إكماليات هذه السنة بواد رهيو والقطار وغليزان ولكن خريطتها التربوية لم تكن جاهزة بالعدد الكافي من المؤطرين والمعانة قائمة إلى يومنا هذا.

السيد الرئيس، أين الخلل وما هو الحل في هذا الموضوع؟

رابعا وأخيرا، نثمن التعديلات التي أدخلها نواب الشعب على المشروع المقترح من قبل الحكومة في مجالات تخص القدرة الشرائية للمواطن.

وفيما يخص النقطة التي أثارت جدلا كبيرا في وسط النواب وربما قد ينتقل الجدل إلى هذه الغرفة فأني أرى بأن مسألة الخمر أمر محسوم ويا حبذا لو تنتهي الجزائر منه إنتاجا واستيرادا معا، وبعيدا عن منطق يجوز أو لا يجوز - كما أشار معالي الوزير - فإن الأمر يتعدى إلى حوادث المرور، والنزاعات العائلية إلى غاية الإجرام التي أشار إليها معالي الوزير

الذي نعيشه والتميز بالمنافسة وزوال الحدود الكلاسيكية قد أصبح بكل بساطة سلاحا هاما للتطور، لكن كما هو معلوم لدى الجميع فإن جامعاتنا الوطنية قد عاشت وتعيش منذ سنين مشاكل عويصة فينبغي أن يوجه هذا التمويل الممنوح توجيها سليما ويستعمل بشكل عقلائي، فأنا لا أشك في الطاقات التي يمتلكها الرجال والنساء المكلفون بالسهر على هذا القطاع، لكن المشكل يكمن في انتقاء الخيارات مسبقا لتجنب طبيعة التسيير الاستعجالي، حيث إن هذه الطريقة من العمل لا تسمح بتحقيق إنجاز مستديم وناجع مهما كانت المبالغ المالية المرصودة.

أمل أيضا ألا تكون هذه الزيادة الهامة للجامعة المسجلة في ميزانية هذه السنة، لمجرد التجاوب مع الزيادة غير المتوقعة لعدد الطلبة الجدد الحائزين على شهادة البكالوريا في دورة جوان 2004، أعني 205 آلاف بدل 140 ألفا المتوقعة، لأنها في وضعية غير مستقرة يسودها التغيير، ويمكن أيضا لهذه الأرقام أن تتبدل وتؤثر في تقديرات الميزانية وهو الأمر - على سبيل المثال - بالنسبة للإحصائيات التي تتوقع مليون طالب في الجامعات الجزائرية مع سنة 2008، فهل أخذ بعين الاعتبار في هذه الإحصائيات عدد السنوات الأولى من سنة 2000 فقط؟ معنى ذلك أن الالتحاق بالجامعة قُدِّرَ بحوالي 130 ألف طالب جديد سنويا أما الخروج منها فهو 70 ألف طالب فقط!

إن هذه التوقعات ليست متناسبة مع الفكرة المشتركة الرامية إلى التحسين في تسيير منظومة التعليم العالي. وبالتالي الطموح إلى تحسين التحصيل والأداء.

قلت إن طموح الجزائريين هو إصلاح منظومة التعليم العالي قصد تحسينها إذن فالسؤال الوجيه الذي يتبادر إلى أذهاننا من أجل أن تستعمل الميزانية المرصودة بأحسن شكل ممكن هو: أي إصلاح نريده؟ وكيف ستكون وضعية الأستاذ في هذه المعادلة مثلا؟ إذا كانت مثلا منظومة (LMD) هي التي يتم عليها الاختيار، إذن يترتب عن هذا الاختيار تقلص في عدد سنوات الدراسة - في نظري - ومنه العدد الإجمالي في عدد الطلبة ولم لا تقلص نسبي في حجم التأطير

لإقناع الجزائريين أنه بإمكاننا تحقيق الكثير من الأشياء بواسطة الأربعين مليار دولار تلك دون بذل أي جهد بالمقابل، وأنه على سبيل المثال بمقدورنا الحصول على الوقود لسياراتنا مجانا إذا ما بلغ سعر برميل النفط 50 دولارا، مما يعني أن الجهد المطلوب بذله من طرف الحكومة غير مبرر وأنه بإمكاننا التوقف حتى عن العمل في حين أننا ما فتئنا نستأنفه بعد سنوات من الانقطاع.

والأسوء من هذا أن تلك الأوساط تريد إقناع المواطن البسيط أن الأربعين مليار دولار تلك من الاحتياطات يمكنها أن تسمح للجزائريين بالعيش بمفردهم، منغلقيين ضمن حدود الوطن دون الحاجة إلى أي كان! فدون ذلك الفهم، كيف يمكننا أن نفسر إمكانية منع بعض المواد من الدخول إلى الجزائر، إذ لم تكن لدينا في غلق السوق الجزائرية على نفسها في الوقت الذي فرضت العولمة فيه نفسها كحقيقة وحيدة؟

سيدي الرئيس، أنا لا أقول من خلال كلامي هذا بأنني مع الزيادة في سعر الغازوال بخمسة دنانير مرة واحدة، ولكن أعتقد أنه من مصلحتنا نحن الجزائريين التخلي تماما عن نزاعاتنا الشعبوية والانهماك في العمل بدل ذلك.

كنت قد كتبت مقالا منذ مدة حول المصالحة الوطنية التي بادر إليها فخامة رئيس الجمهورية، بينما غضضت النظر عن هذا البعد الهام المتمثل في العمل لأقول إن المصالحة الوطنية تعني أيضا العمل واستحقاق الأجر.

رأينا في بلدنا أشخاصا أصبحوا في مناصب عليا في الحكم دون أن يعملوا إطلاقا من قبل! كما رأينا أشخاصا سلكوا طرقا ملتوية في النقابة أو في السياسة السياسية حتى أحيوا على التقاعد دون أن يعملوا ولو يوما واحدا في حياتهم! فتصحيح هذا الأمر يا سيدي الرئيس، من وجهة نظري يدخل أيضا في المصالحة الوطنية.

سيدي الرئيس، بالنسبة للجامعة فإنها قد نالت وبشكل واضح حصة الأسد في إطار ميزانية 2005 وهو ما يدل على أنها تعد من أولى الأولويات في وطننا، حيث أن المعرفة ونقلها في المضمار الدولي

سيدي الرئيس، في موضوع آخر وكما يعلم الجميع فإنّ البحث العلمي لا يسمح فقط بإنتاج المعرفة لكنّه يمثل أيضا أحد الوسائل الأساسية للتطور الاقتصادي، لكن إذا كانت هذه الحقيقة قد لقيت قبولا بسهولة في الخارج فإنّ الاقتناع بهذه الحقيقة لدينا ليس عميقا، ونستشهد في هذا السياق بمختلف سياسات البحث التي تتابعت هذه السنوات بحيث لا يتعلق الأمر حسب وجهة نظرنا بوضع الأموال الضخمة لتوخي مردود واضح. وفي هذا الشأن ومنذ إصدار قانون التوجيه والبرمجة على مدى خمس سنوات في سنة 98 كثير من الذين يقولون ويكتبون على وجود تصور آليات مبسطة للتسيير بالموازاة مع المبالغ المالية الهامة المرصودة وذلك من أجل تسييرها من طرف الباحثين في حد ذاتهم، حقيقة نعترف أن هناك تقدمات، فقد أفرز القانون مثلا: إنشاء المؤسسات العلمية والتقنية (Les EPST) للتخلص من أعباء المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري، لكن يبقى مخبر البحث بالجامعة دائما يخضع للبيروقراطية الإدارية لأنه مرتبط بالأمر الوحيد على مستوى الجامعة وهو رئيس الجامعة، وسيكون من الضروري في هذا الصدد إجراء حوصلة لقانون التوجيه والبرمجة الخماسية لسنة 98، وسيكون ذلك بمثابة فرصة للتقييم من أجل استخلاص النتائج للمستقبل. فبالنسبة لميزانية البحث لسنة 2005 أحيي شخصيا الجهود المبذولة من طرف الحكومة فيما يخص التمويل، فهذا يترجم الإرادة القوية في تطوير هذا القطاع الأساسي والحساس في استقلالية أي بلد كان، أخشى فقط أن يكون هذا المجهود من دون جدوى إذا لم تتخذ بعض الإجراءات الخاصة بتخفيف التسيير، وأفكر على وجه الخصوص في اللجوء إلى المراقبة البعدية يعني (Le contrôle à posteriori).

سيدي الرئيس، فيما يتعلق بقطاع الرياضة؛ يبدو أن الميزانية لم تعرف زيادة في سنة 2005، لكن كيف يمكننا المطالبة بالزيادة في التمويل في حين تستمر الرياضة في وضع شبه فوضوي؟ فهنا أيضا تنفق الدولة مبالغ طائلة من خلال أموال الولاية وتدعيمات البلديات والوزارة.. إلخ، دون مراقبة جادة وناجعة،

والهيكل البيداغوجية. في الواقع ما أرمي إليه من خلال سرد هذه التفاصيل أنه بحسب نوع الإصلاح الذي نريده لجامعتنا يمكن أن تتحدد الاحتياجات والميزانية.

سيدي الرئيس، يصعب الخوض في الحديث عن الجامعة في سياق نقاش مثل هذا حول قانون المالية دون التطرق إلى الخدمات الاجتماعية الجامعية، وهذا لسبب بسيط يكمن في أن الإطعام والإيواء يكلفان أكثر من الشق العلمي البيداغوجي بالرغم من أن 51% فقط من الطلبة يستفيدون من الإيواء بالإقامات الجامعية وعلى الرغم أيضا من أن 100% من هؤلاء الطلبة يعبرون عن عدم رضاهم عن نوعية الخدمات المقدمة لهم.

إذن فهناك مشكل عويص فيما يخص الخدمات الاجتماعية الجامعية لا يمكن - للأسف - حله عن طريق الميزانية مهما كانت المبالغ المالية المرصودة، وتجربة السنوات الأخيرة تؤكد ما أقول، فقد سُخِّرَت أغلفة مالية ضخمة من طرف الدولة في هذا الباب منذ إنشاء الديوان الوطني للخدمات الجامعية بينما يتدهور وضع هذا القطاع أكثر فأكثر؛ بصراحة منذ استحداث هذا الديوان الوطني للخدمات الجامعية ومضاعفة عدد المسيرين والمحاسبين بمقدار الأحياء الجامعية، فوضعية قطاع الخدمات الاجتماعية الجامعية أصبحت وضعية اللاتسيير فلم تؤخذ بعين الاعتبار أية معايير ولا مقاييس في توزيع واستعمال أموال الدولة، والرشوة قد تفتشت بدورها.

ونحن نتحدث عن الخدمات الاجتماعية الجامعية بودي أيضا أن أشير إلى إمكانية الترخيص للقطاع الخاص وتشجيعه على الاستثمار في هذا القطاع، أعني قطاع الخدمات الاجتماعية الجامعية وعلى وجه الخصوص في مجال إسكان الطلبة فلا أعتقد أنه بإمكان الدولة أن تواجه دوما لوحدها التزايد المستمر في عدد الطلبة، وعلى ما يبدو لا يوجد أي اعتراض في هذا الشأن فيما يخص ديمقراطية التعليم بل على العكس من ذلك، فلم لا نشجع القطاع الخاص إذا كان قادرا على المساهمة في هذا المجهود الوطني وللدولة وسائلها للمراقبة والضبط؟

فعلى الأقل لو كانت النتائج إيجابية وبطولة الألعاب الأولمبية لسنة 2004 والإقصاء المبكر لفريقنا الوطني لكرة القدم من كأس العالم المقبلة معبرة وحدها عن هذه الوضعية.

من المؤكد أنه من المناسب احترام القواعد العالمية لتسيير الرياضة مع الاتحاديّات الدولية، لكن لدينا الحق - أظن - في المطالبة بمراقبة استعمال أموال الدولة كما لدينا أيضا الحق في المطالبة بتحديد تنظيم بسيط وناجع من أجل تطوير الرياضة في بلادنا، إن كيف يمكننا أن نقبل أن تمول الدولة نادي كرة القدم فتضع تحت تصرفه ملايين الدينارات سنويا دون أن تتسنى لها المشاركة في اختيار رئيسه الذي يُختار عادة من طرف مجموعة من الأصدقاء بدلا من جمعية عامة حقيقية؟ وكيف نقبل على سبيل المثال أيضا انسحاب فرق من القسم الوطني الأول في كرة السلة أو الكرة الطائرة، وهو حال النادي الرياضي الجامعي لوههران في سنة 2004 وذلك بسبب نقص التمويلات دون أن يهتم أحد بهذا الأمر؟!

طبعا فرق مثل الرياضي الجامعي ليست المولودية، وكرة السلة والكرة الطائرة ليستا كرة القدم، لكن أقول إنني أجد من غير المعقول أن يقدر نادي متعدد التخصصات يضم أكثر من 200 لاعب على التسيير سنويا من خلال ميزانية تقدر بـ 220 مليون سنتيم؛ في حين يستفيد لاعب واحد لكرة القدم متوسط الأداء من ضعف هذا المبلغ!

ولن أضيف شيئا جديدا إذا قلت في هذا الميدان إن الدول التي نجحت في الرياضة هي تلك التي استثمرت في الرياضة المدرسية والجامعية مثلا كما هو الشأن بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية أو ألمانيا على سبيل المثال.

وقبل أن أختتم ملف الرياضة أريد أن ألفت انتباه السلطات المعنية إلى التأخر المسجل في دراسة إنجاز مركب رياضي بوههران، وأعتقد أنه في هذه المدينة الكبيرة التي لم تستفد من هياكل قاعدية رياضية منذ الاستقلال والتي تضم اليوم على سبيل المثال مسبحا واحدا في حيز التشغيل فقد حان الوقت لتفعيل المشاريع المنطلقة في إطار برنامج

الإنعاش الاقتصادي.

سيدي الرئيس، فيما يخص السكن، وحتى أكون نزيها ليس بوسعي إلا تشجيع الحكومة وحثها على الاستمرار في الطريق الذي تسلكه، فقانون المالية لسنة 2005 قدر مسبقا الوسائل من أجل التكفل بإنجاز أكثر من مليون سكن على مدى خمس سنوات في إطار برنامج رئيس الجمهورية، إضافة إلى ذلك يجدر الترحيب بمختلف القرارات الأخيرة للحكومة بشأن تسهيل حيازة المواطن على سكنه؛ المسألة الوحيدة التي تظل تشغلني شخصيا هي تلك المتعلقة بالبنائيات القديمة (Le vieux bâti) فالأمريهم العديد من مدننا وعلى وجه الخصوص مدينة عتيقة مثل وهران، فإن الانهيارات شبه دائمة، مما يعرض حياة المواطن للخطر وكذلك مشاكل أخرى مثل المساحات التي من الممكن أن تنشأ فيها بنايات جديدة.

وفي الأخير سيدي الرئيس، ورغم هذه الملاحظات التي تبدو ربما متناقضة فهناك في هذا المشروع الكثير من التدابير المشجعة لاقتصادنا الوطني، فأتمنى النجاح للجميع وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد مبارك، الكلمة الآن للسيد لزهاري بوزيد.

السيد لزهاري بوزيد: شكرا سيادة الرئيس.

السيد رئيس مجلس الأمة،
السيد وزير المالية، ممثل الحكومة،
السادة الوزراء والوفد المرافق لهم،
زميلاتي، زملائي،
الحضور الكريم.

في البداية بطبيعة الحال شكري يذهب إلى اللجنة على عملها المميز والمنجز في ظرف قياسي من الناحية الزمنية.

سيادة الرئيس، إن قانون المالية المعروض علينا اليوم والمصادق عليه من طرف المجلس الشعبي الوطني هو أول قانون بعد الانتخابات الرئاسية وهو أول قانون بعد مصادقتنا على برنامج الحكومة، وبالتالي فطبيعي جدا أن ننتظر من هذا القانون أن

إمكانياتنا المادية والبشرية المعروفة وإننا من الممكن أن نصل إلى 08%، وبالوصول إلى هذه النسبة معناه أن أغلبية المشاكل مرتبطة بالتشغيل، بالسكن وبتطوير آلتنا الصناعية والفلاحية.. إلخ، لكنه قال بأنه لا يمكننا فعل ذلك لأن الإصلاحات لا تسير بالوتيرة المطلوبة.

سؤالنا، سيادة الوزير، هو أننا - في الحقيقة - يجب أن نعرف ماهي العراقيل التي تعرقل عملية تسيير الإصلاحات بالضبط؟ لأنها ضرورية بالنسبة لاقتصادنا بصفة عامة. إذن بالنسبة لنا كبرلمانين، ننتظر من الحكومة أن تجيبنا على سؤالنا هذا، لأننا لا نملك المعطيات، وأظن أن هذا السؤال مركزي يجب أن تقدم لنا بعض الإشارات في هذا الإطار.

سيادة الرئيس، المنتظر في هذه السنة من برنامج رئيس الجمهورية، - فيما يخص السكن والشغل - أننا نحقق 400 ألف منصب شغل و200 ألف وحدة سكنية على الأقل؛ حسب رأيكم، هل تساعد الإجراءات الموجودة في قانون المالية - خصوصا مع إشارتكم السيد الوزير - إلى أن إمكانياتنا المحلية وإمكانيات المؤسسات سواء الخاصة أو العامة، لا يمكن أن تلبى هذا الأمر؟

هل يمكن أن نقول إن قانون المالية وفر الإطار للوصول إلى هذا الهدف في هذه السنة الأولى؟ بالنسبة للقطاع الفلاحي، سيادة الوزير، هذا القطاع الذي أهمل لسنوات طويلة في الحقيقة، أعطي له تقريبا ابتداء من السنوات الثلاث الفارطة اهتمام لم يشهده أبدا منذ الاستقلال؛ صُبت فيه أموال ضخمة بل طائلة حوالي 15 ألف مليار سنتيم تم غرسها في هذا القطاع.

النتائج ملموسة طبعاً، فالإنتاجية الفلاحية وغيرها زادت، لكن بما أن برنامج الحكومة المنبثق من برنامج رئيس الجمهورية يقول بأن الدعم سوف يستمر في هذا القطاع، ألا ترون أنه يجب أن تكون هناك وقفة حقيقية لتقييم ما تمّ فعله بهذه الأموال الضخمة، بحيث نعرف الإيجابيات التي يجب تطويرها والسلبيات التي يجب الابتعاد عنها في الفترة القادمة؟ أظن أنه

يضع اللمسات الأولى والأسس من أجل البدء في تجسيد برنامج رئيس الجمهورية في السنة القادمة. السيد وزير المالية صرح بأن قانون المالية لهذه السنة مبني على ثلاثة أهداف أساسية هي: ترشيد الإنفاق العمومي، تشجيع الاستثمار ووضع آليات لتحضير المستقبل.

هذه الأمور لا يمكن إلا أن ندعمها - بطبيعة الحال - لأنها ضرورية جدا للخروج من بوتقة الاعتماد على سعر برمبل البترول الذي لا نتحكم فيه مطلقاً. سيادة الرئيس، بالعودة إلى نص القانون نجد أنه أعطى أولوية لميزانية التجهيز، بحيث إنه لأول مرة يُسجل فيها ارتفاع مع بقاء ميزانية التسيير على حالها؛ أعطيت الأولوية - طبعاً - لقطاع التعليم، وشرحها زميلي محمد بن جديدي الذي كان يتكلم منذ قليل؛ وأعطى أولوية أيضاً لأمر مهمة كقضية العدالة، فهي ليست مهمة فقط من أجل بناء دولة القانون لكن أيضاً من أجل تسريع العملية للدخول في بوتقة النظام العالمي بدخول اقتصادنا في تطوير السرعة في أخذ القرارات وأيضاً في الفصل في المنازعات الجديدة التي يطرحها هذا النوع من الاقتصاد.

وهناك أيضاً ولأول مرة اهتمام يمس حياة المواطن بصفة مباشرة وهي مسألة الاهتمام بالأمر الوطني، بحيث أعطيت له الإمكانيات المادية والبشرية للقضاء على ظاهرة الإجرام العادي الذي أصبح - في الحقيقة - يقلق المواطن، فعلى الدولة توفير السكنية والأمن له. طبعاً - كما قال السيد الوزير - القانون يحتوي على الكثير من الإجراءات المهمة بالنسبة للاستثمار - لم أنكرها - وهي عديدة، حوالي 20 إجراء لفائدة المناطق المحرومة خصوصاً والمثل الوحيد هو المادة 06 الخاصة بالاستثمار في مناطق جنوبنا الأقصى: تندوف، إليزي، جانت .. إلخ، حيث أعطيت فوائد كبيرة بالنسبة للضريبة على الأرباح لهذه المناطق أي تقريباً تخفيض بمقدار النصف لفترة لا بأس بها.

بعد هذا وبذكر الأمور الإيجابية في هذا القانون، سيادة الرئيس، اسمحوا لي أن أبدي بعض الانشغالات. قال سيادة الوزير، إننا سوف نصل إلى نسبة 5,2% هذه السنة وإنه من الممكن جداً النظر في

الكبرى، وأين وصلت بالضبط؟ أين وصلت بالضبط وتيرة هذه المراكز الضريبية؟ ما هو أثر هذه الإجراءات في الميدان العلمي؟ ثم إن السؤال والتحدي الكبيرين هما:

1 - ماهي السياسات التي ترونها ضرورية لجعل الاقتصاد الموازي - الذي نحن بصدد التحدث عنه - يشكل 40% من مجمل اقتصادنا؟

2 - ماهي السياسات الجريئة والواضحة والتحفيزية التي تجعلنا نجذب هؤلاء الأشخاص الذين يشتغلون الآن في القطاع الموازي إلى القطاع الرسمي؟ ومن يرى منهم أن لديه فائدة في الدخول في هذا الأمر لأنه ولحد الآن، أظن - وحسب رأيي الخاص جدا - أن الحلول الردعية لم تأت بالنتائج المرجوة، بل بالعكس فقد كانت على الضعيف أكثر منها على القوي، هذا ما هو في أرض الواقع وقد تعرض لهذه المسألة الكثير من زملائي.

إن أظن أنه لا بد أن يخصص مجهود كبير بخصوص هذه النقطة، وبهذه المناسبة، و فقط للعلم سيادة الوزير، إذا كان ممكنا ما هو موقع القطاع الخاص - الذي يشكل أكثر من 50% من اقتصادنا - من قيمة 557 مليار دينار هذه؟ وماهي نسبة مساهمته من هذه القيمة؟ لأننا كما نلاحظ فإن الدولة هي التي تدفع لنفسها! فأين هو القطاع الخاص وموقعه؟

نعم نحن نشجع القطاع الخاص وهذا الكلام لا يجب أن يفهم بأنه ضده، فالقطاع الخاص شريف وهو يشارك في العملية الاستثمارية وفي توفير مناصب الشغل... وإلخ هذا شيء ضروري بالنسبة لاقتصادنا، لكن أود أن أعرف بالضبط ما هو دوره في هذه العملية؟

نقطة أخرى سيادة الوزير، تتمثل في البورصة، لماذا لم تتحرك لحد الآن رغم أن القطاع الخاص لم يرد الدخول فيها لعدة مشاكل، كمشكل الشفافية وغيرها، وهذا رغم الإجراءات التحفيزية الكبيرة التي اتخذتها الدولة ونحن نعلم أنها لا تستطيع إجباره على الدخول، فهي تقدم له فقط التحفيز التي وضعت بشكل كثيف.

سؤالنا الخاص بالقطاع العمومي، لقد قرر مجلس

سؤال مهم حسب رأيي.

سيادة الوزير، قلت البارحة إن ميزانية التسيير لن تزيد وسوف لن تزيد حتى خلال السنوات الخمس القادمة، هذا ما قرأته من مصدر آخر، في الحقيقة أنتم لم تذكروها بالأمس ولكن قرأناها عن طريق الصحافة، ولا أدري إن كنتم سوف تؤكدونها أم لا؟! نريد أن نعرف الحقيقة، بمعنى: هل خلال السنوات الخمس القادمة سوف نرى قطاع الوظيف العمومي يحد من عملية التوظيف؟ نطلب توضيحا فقط سيادة الوزير، بالنسبة لهذه النقطة.

عندما تكلمت عن النفقات الاجتماعية، سيادة الوزير، قلت بأن 09,3 مليار بطبيعة الحال موارد ضخمة، نحن نرى أنها ضرورية نظرا للظروف التي عاشتها البلاد وكذا، لكن أظن أنه كان هناك وعد من طرف الحكومة بحيث يكون هناك عرض للميزانية الاجتماعية للدولة - وهذا الوعد تم هنا - حيث إننا نعلم سيادة الرئيس، بأن المجهود ضخم جدا، لكن الأثر في الواقع العملي ليس في مستوى المبالغ المرصودة حقيقة، هذا ما يتطلب توضيحا.

مشكل آخر ويتمثل في الجباية العادية، فرغم التحسن الطفيف في التحصيل إلا أننا نرى أن مبلغ 557 مليار دينار لا يرتفع في الحقيقة إلى المستوى الحقيقي، فهو لا يعبر عن حقيقة السوق، هذه حقيقة معروفة؛ إذ هناك من يذهب إلى أن في السوق لدينا تقريبا ما يساوي الجباية البترولية التي من الممكن أن نصل إليها وهي 700 مليار دينار أي 70.000 مليار سنتيم.

سيادة الوزير، منذ سنوات ونحن نتكلم عن هذا الإشكال، ونلاحظ في كل سنة وخصوصا منذ سنة 2001 أنه من خلال قوانين المالية السابقة جربت الحكومة عدة إجراءات منها:

- عقوبات رادعة بالنسبة للفوترة؛

- إجراءات خاصة بالتهرب الضريبي؛

- إنشاء مديرية المؤسسات الكبرى؛

- إنشاء المراكز الضريبية.

لكن في الحقيقة أين الإشكال في العملية؟ فالأمور لم تتصلح! نريد توضيحا خاصا بمديرية المؤسسات

لتسهيل الوصول إلى سوق الصرف بالنسبة للخدمات على الأقل.

نحن نلاحظ مع التعديلات التي جاءت في قانون النقد والصرف أن هناك فتحة - بالنسبة للحكومة - تحاول التأثير في العملية نوعاً ما، فما هي الإجراءات التي ستتخذ لتجسيد مسألة سوق الصرف هذه؟

في النهاية سيادة الوزير، نعود إلى تطبيق المادة 160 من الدستور، هذه المادة المهمة، فقد أنشئت البرلمانات أساساً وتاريخياً كي تفرض الضرائب وتتابع بعد ذلك كيفية صرف الأموال الناتجة عنها، هذا هو أساساً سبب إنشاء البرلمانات تاريخياً؛ وقبل حوالي ثلاث سنوات تحدثنا وكانت هناك توصيات دائمة ومستمرة موجودة على مستوى المجلس الشعبي الوطني وعلى مستوانا: أين هو قانون ضبط الميزانية الذي يلزم الدستور الحكومة بتقديمه لنا؟ نحن نعلم أن العملية ليست سهلة فهي معقدة وصعبة لكن قيل لنا بأن هناك عملاً على مستوى الوزارة كي تضع التقنيات اللازمة لإصدار هذا القانون، إلى أين وصلت هذه العملية حتى نكون في مستوى النقاش؟ لأنه إذا لم تتوفر لدينا المعلومات حول القانون السابق فسوف تكون لدينا إشكالات بالنسبة للقانون اللاحق.

أنهي كلمتي بالتنويه بشيء يعترف به حتى الذين ينتقدون الحكومة في النشاط الاقتصادي وكذا، وهو التسيير الجيد لاحتياطنا بالعملة الصعبة، هذا لا بد من التنويه به لأن التسيير الجيد والحسن لاحتياطنا عزز من قدرتنا التفاوضية دولياً، ومهما يقال فهو قوة بالنسبة لوضعية الدينار لدينا، ومع ذلك لا ننسى أن نقول بأن 40 مليار دينار أو أكثر لا تغطي أكثر من ثلاثين شهراً من الاستيراد وهذا حتى لا تكثر أحلامنا حول هذا الموضوع.

شكراً لكم سيادة الرئيس.

السيد الرئيس: شكراً للسيد لزهاري بوزيد، الكلمة الآن للسيد محمد الطيب سنان.

السيد محمد الطيب سنان: بسم الله الرحمن الرحيم.

مساهمات الدولة أن تكون هناك مجموعة من المؤسسات العمومية نأخذها إلى البورصة كي تكون هناك خصوصية عن طريق هذه الأخيرة كما جربت ذلك بعض الدول ولإعلامنا إلى أين وصل الأمر بالنسبة لهذه الدرجة لإعطاء نوع من الديناميكية لهذه البورصة اليتيمة الموجودة هنا والفريدة حتى على مستوى المغرب العربي؟

هناك نقطة أخرى سيادة الوزير نلتمس منكم توضيحاً لها: المادة 85 أتت لنا بشيء جديد حيث تنص على نزع الأراضي الإضافية للمؤسسات القائمة لاستخدامها كوعاء للعقار الصناعي للمستثمرين... إلخ. أذكر العام الماضي المادة 80 من قانون المالية التي تتساءل عن مصير العقارات المبنية وغير المبنية الخاصة بالمؤسسات المنحلة، علماً أنها ضخمة تقدر بحوالي مليون ونصف متر مربع غير مبنية وحوالي ربع مليون متر مربع مبنية، وهذا يقرر بأنها يجب أن تسترجع وتستثمر؛ إذن فقبل عودتنا إلى هذه المادة، لا بد لنا أولاً من تقييم استغلالنا المليار ونصف المليار و250 ألف متر مربع المبنية؟ وهل وضعت تحت تصرف المستثمرين؟

فبهذا يمكننا أن نرى أن المؤسسات القائمة ضعيفة ولذا علينا أن نبدأ أولاً بتكملة المؤسسات المنحلة والتي بقيت أموالها ضائعة لسنوات طويلة.

نقطة أخرى سيادة الوزير، جاء في برنامج رئيس الجمهورية بأنه سوف - وهذا التزام صريح - يعطى دعم للفئات المحرومة خاص بالإيجار! ونحن نعلم بأن مشكل الدواوين العقارية يكمن في أن 70% منهم لم يقوموا بالدفع لأنه اختلط الحابل بالنابل وأصبحنا لا نعرف فعلاً من الذي لا تسمح له أوضاعه المالية بالدفع ومن الذي بإمكانه الدفع؟ لأننا لو حددنا الفئات التي لا بد أن يوجه إليها هذا الدعم فمن الممكن أن نربح نحن أكثر، لأن هذه الفئات هي التي لا تقوم بالدفع؛ إذن أين هو هذا الإجراء، أم أنكم سوف تتركونه لفترة أخرى؟

نقطة أخرى سيادة الوزير تتمثل في نظام الصرف، قلتم في تصريحات خارجية لا أدري إن كنتم سوف تؤكدونها أم تنفونها؟ أنه لا بد من فتح باب الصرف

القانون - وهذا شيء جميل - لكن هناك جملة من الملاحظات أود أن أביديها.

إن التدابير التشجيعية لأي قانون مالية لا تتحقق إلا إذا كان لدينا نسيج صناعي أو خدماتي أو فلاحي يمكن أن نطبق عليه هذه الإجراءات التشجيعية، والآن وبكل صدق نقول إن الجزائر لا يوجد بها انسجام اقتصادي وهذا يعود بالدرجة الأولى إلى عدة عوامل نسردها فيما يلي:

- إنعدام سياسة إعلامية تجاه المستفيدين، وهنا يعود بنا الحديث إلى الممارسات البنكية التي تنعدم فيها الشفافية.

- النقطة الأخرى السيد الوزير، والمتعلقة بالنمو بالاقتصادي هي أن لقطاعي المحروقات والخدمات دورا كبيرا في النمو، وهذا ما يدفع بنا إلى التفكير في تنوع الاقتصاد الوطني الذي يتطلب وسائل وهنا، السيد الوزير، الوسيلة هي الإصلاحات الاقتصادية، إذن وجب على الحكومة أن تبين وتوضح لنا كيف ستواصل الإصلاحات الاقتصادية كوسيلة لدفع وتنوع الاقتصاد الوطني وهياكله؟ ولا بد أن يأخذ منا التساؤل كذلك جانبا حول استراتيجية الحكومة لرؤيتها وآفاقها في نجاعة النفقات العمومية.

كما لا يفوتنا هنا أن نلح على الحكومة والسلطات على مستوى الولايات إيجاد ظروف الاستثمار والسير الحسن للمؤسسات.

السيد الوزير، إن قانون المالية وبصفة عامة هو بمثابة شهادة طبية تثبت صحة أو مرض البلاد؛ وعليه نطلب من الحكومة وضع آليات مراقبة لتنفيذ هذه الميزانية على أرض الواقع خاصة على المستوى المحلي للحد من التصرفات غير الملائمة في الأموال العمومية.

في الأخير طبعاً، السيد الرئيس، أشكركم والسلام عليكم ووفقكم الله.

السيد الرئيس: شكراً للسيد محمد الطيب سنانى والكلمة الآن للسيد رابح قروي... غير موجود طيب الكلمة للسيد سالم بدر الدين... هو غير موجود كذلك، فالكلمة للسيدة زهرة ظريف بيطاط.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد وزير المالية،
السادة الوزراء،
زميلاتي زملائي،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس، إن دراسة مشروع قانون المالية لسنة 2005 والذي نال ثقة المجلس الشعبي الوطني منذ أيام، يتيح لنا تقديم جملة من الملاحظات وهذا بعد العرض الذي تقدم به السيد وزير المالية أمام اللجنة المختصة.

إن دراسة قانون المالية في مجلس الأمة يختلف عما هو مطلوب من نواب المجلس الشعبي الوطني، ومنه فإن الملاحظات التي أביديها؛ أظن أنها ستساهم في إدراك وتوضيح الأبعاد وتلفت النظر لعدة مواضيع تدخل في صلب السياسة الحاضرة والمستقبلية التي تعيشها بلادنا.

إن مداخلة السيد الوزير - وهو مشكور - تستدعي الوقوف عند عدة مواضيع معروفة تتكرر كل سنة، وفي معظم الأحيان يكون بشأنها اتفاق كلي.

الملاحظات التي أود أن أביديها هي:

أولاً، انعدام المتابعة لتنفيذ الإجراءات التي تعمل الحكومة من أجلها وينتظرها النواب وبالتالي الشعب الجزائري، وعليه فإن ما تجدر الإشارة إليه هو أن هناك عدة مواضيع طرحها قانون المالية لسنة 2005، وسؤالي بصفة عامة وشاملة هو هل للحكومة رؤية اقتصادية حالية ثابتة ومنسجمة للعمل على تنفيذ هذه الميزانية؟ لأنه في رأينا، الشيء الأصعب هو التنفيذ بعد الإعداد؛ وماهي التوجهات الرقابية التي حضرتها وزارتك - السيد الوزير - والتي هي من صلاحياتكم وتحت مسؤوليتكم؟

ومن هذا المنطلق أود السيد الوزير، أن أسوق إليكم بعض الملاحظات:

النجاعة الاقتصادية والمالية المتعلقة أساساً بمسألة النفقات العمومية وترشيدها وكذلك إيرادات الميزانية ومنه تسيير المديونية.

السيد الوزير، بالرجوع إلى قانون المالية لسنة 2005 نجد أن هناك تدابير تشجيعية فعلاً يحتويها هذا

تؤدي أهمية الضريبة البترولية إلى إهمال مسائل مردودية الضريبة العادية، حيث إن التضخم أصبح اليوم متحكما فيه، وعليه فإن ارتفاع المردودية متوقع دون اللجوء إلى الزيادة في الضغط الضريبي. سيدي الرئيس، لقد تحسنت هيكل نفقات الميزانية في السنوات الأخيرة أساسا لفائدة نفقات التجهيز حيث تقوم الدولة بتوجيه موارد مالية للاقتصاد الوطني وتشجع النمو الاقتصادي لأن الادخار الميزاني يبقى هاما.

سيدي الرئيس، تركز ميزانية الدولة لسنة 2005 على تقدير سعر 19 دولارا للبرميل النفط وذلك من باب الحذر، نفس الحذر يجب أن يطبق في استعمال موارد صندوق الإيرادات من خلال عملية الخزينة خارج الميزانية، وعلى سبيل المثال سيدي الرئيس، يجب أن لا يكون التسديد المسبق للمديونية الخارجية على حساب أهمية دور ميزانية الدولة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلادنا.

أخيرا وبما أن الاقتصاد الوطني في تحولات، يبقى دور الاستثمارات العمومية مهما جدا لاسيما فيما يتعلق بالهياكل القاعدية وكذا مساهماتها في تحسين المحيط الاستثماري والمؤشرات الاجتماعية.

وفي الختام سيدي الرئيس، أود أن أذكر بأن الشعب الجزائري الذي عانى الويلات إبان ثورة التحرير وأثناء العشرية الأخيرة يتطلع إلى دولة ترافقه في مسيرته حتى يصل إلى بر الأمان وذلك سيدي الرئيس من حقه ومن واجب من يتحمل المسؤولية في الدولة أن يستجيب له؛ وشكرا لحسن انتباهكم والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيدة زهرة ظريف بيطاط، الكلمة الآن للسيد الجيلالي سليمان.

السيد الجيلالي سليمان: شكرا السيد الرئيس. بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله. سيدي رئيس مجلس الأمة الفاضل، معالي الوزراء، زميلاتي زملائي، أعضاء مجلس الأمة،

السيدة زهرة ظريف بيطاط: بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي الرئيس، السيد وزير المالية، السادة الوزراء، زميلاتي وزملائي، السيدات والسادة نساء ورجال الإعلام، الحضور الكريم.

إن المناقشات المتعلقة بميزانية الدولة من خلال مشروع قانون المالية تساهم في تقييم الوضعية المالية والاقتصادية للبلاد، حيث تبيّن هيكل الاقتصاد الوطني بأن المالية العامة مازالت تلعب دورا هاما في التطوير الاقتصادي والاجتماعي.

وفي هذا المجال نسجل بأن مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي الذي انطلق في منتصف سنة 2001 بمبادرة فخامة رئيس الجمهورية قد أعطى نتائج جد إيجابية مكذبا بذلك تشاؤم البعض عند انطلاقه، حيث تم تسجيل زيادة في معدل النمو الاقتصادي مع انخفاض معدل البطالة، وتحسين المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى.

سيدي الرئيس، هذا بغض النظر عن مساهمة الوضعية المالية الإيجابية في التكفل بالآثار الناجمة عن الكوارث الطبيعية.

تأتي المناقشات حول ميزانية الدولة ومشروع قانون المالية لسنة 2005 في ظروف مالية واقتصادية ملائمة لبلادنا، حيث تتوفر المالية العامة على هامش مناورة ضروري للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ويسجل صندوق ضبط الإيرادات تراكما منذ سنة 2000 لموارد هامة تقدر اليوم بـ 1000 مليار دينار جزائري.

وهنا وبالنظر إلى أهمية هذه الموارد المتراكمة في هذا الصندوق أصبح من الضروري طرح بعض الأسئلة من بينها:

– مدى وكيفية مساهمة الصندوق في التنمية الاقتصادية؟

– كيفية تسيير الصندوق واستعمال بعض الموارد لسنة 2005، علما أن هذه الموارد تسيّر خارج الميزانية من قبل وزارة المالية؟ ومن جهة أخرى يجب أن لا

أسرة الإعلام،
الحضور الكريم،
السلام عليكم.

في مستهل تدخلتي أنطلق من قناعة مفادها أن المال عصب الحياة وزينتها.

وعليه، فإن قانون المالية لسنة 2005 ينطلق ولا شك من هذه القناعة الطبيعية في حياة الأفراد والجماعات ليحاول بذلك تغطية احتياجات المواطنين، ومتطلباتهم وتموين الورشات والقطاعات الاقتصادية وغيرها.

الحق أن عملية بهذا الحجم - سيدي الرئيس - مكلفة وتقتضي حسن التقييم والتسيير والمتابعة.

وعليه فإن حيثيات ومساهمات قانون المالية لسنة 2005 هو دفع ودعم لسياسة التنمية المستدامة، والتي تعكف الحكومة جاهدة على تكريسها وتجسيدها ميدانيا عبر كامل التراب الوطني، بروح المسؤولية وبمقياس الاعتدال والتوازن في ظل تيار المصالحة الوطنية، والتي أصبحت بحق - سيدي الرئيس - جسرا تمر عليه كل التدابير والمبادرات الحكومية.

سيدي الرئيس، إننا نقف وراء الاتجاهات الإصلاحية الفاعلة التي تسعى لتوفير وتأمين محيط اقتصادي تنموي شامل، يقف في وجه التحولات الاقتصادية العالمية موقف الشريك الذي يعرف السوق ورهاناته. ولهذا - سيدي الرئيس - فمن المنصف ونحن على عتبة القفز إلى سنة جديدة، أن نستبشر خيرا وانتصارا بخيار المصالحة الوطنية، والتي أرسى دعائمها فخامة رئيس الجمهورية، وهو في قناعتنا خيار رشيد وابتكار عبقرى ودواء حصين لسرطان التصدع والإرهاب.

سيدي الرئيس،

والملفت للانتباه أن غلاف ميزانية سنة 2005 قد سجل قفزة معتبرة عن تلك التي سجلت في السنوات الأخيرة، مما يعكس شغف الحكومة واهتمامها بوضعية المواطن والحاجيات الاستعجالية الأخرى.

وعليه، فإن الحصص المالية الموزعة والمعتمدة لصالح القطاعات المختلفة بالأولويات الموضوعية ستجسد بحق أسس المصالحة الوطنية لتفادي الهزات الاقتصادية الطارئة وهذا تأمينا للمعاش والأمن معا.

سيدي الرئيس؛

بالنسبة لولاية معسكر وبالرغم من الجهود التي بذلت من طرف الدولة والنتائج الإيجابية لبرنامج الإنعاش الاقتصادي، فإننا نسجل بعض الانشغالات الموضوعية - سيدي الرئيس - وهي كالآتي:

مداخل البلديات والولاية:

إن معظم بلديات الولاية تعاني عجزا ماليا نظرا لانعدام الموارد المالية مما أثر سلبا على سياسة التسيير العام.

والملاحظ أن ضعف مداخل الولاية يرجع إلى عدم استفادة الولاية من مستحقات الجباية لبعض الوحدات الإنتاجية التي تستفيد منها ولايات أخرى كون المقر الاجتماعي لها لا يقع بالولاية ونذكر على سبيل المثال سيدي الرئيس:

- وحدة الإسمنت بزهانة تستفيد من مداخلها أو مستحقاتها ولاية وهران؛

- محطة الحمات المعدنية ببوحنيفية ولاية تلمسان؛

- نفضال والرياض بمعسكر وملبنة تيزي بسيدي بلعباس؛

وعليه، نقترح إيجاد صيغة قانونية واضحة فيما يخص الجباية ما بين الولايات.

أما فيما يخص الري أو المياه، يطرح هذا المشكل بحدّة بحكم طبيعتها الفلاحية والتي تقتضي وفرة الموارد المائية، وقلة هذه الأخيرة عطّل النشاط الفلاحي بصفة عامة.

كما أصبح الماء الصالح للشرب انشغالا يوميا ملفتا للانتباه.

وعليه، السيد الرئيس، بات من الضروري الاهتمام بالسدود من حيث ترميمها وإصلاحها كسد فرقوق الذي أصبح في حالة يرثى لها ويتحتم التعجيل في إصلاحه وتوسيعه أو إنشاء نقاط جديدة، لأننا نؤمن بأن التنمية الحقيقية لا تكون إلا بالاهتمام بالسدود لا غير. أما فيما يخص السكن السيد الرئيس، نغتنم الفرصة للإشادة بسياسة السكن الريفي الذي تدعمه الدولة والذي أعطى نتائج لا بأس بها ومشرفة.

أما فيما يخص السكن التسهامي، فإن الملاحظ هو

هو إحدى أدوات تنفيذه، فبالرغم من الإجراءات المتخذة لصالح الفئات المحرومة المدرجة في هذا القانون إلا أنها غير كافية.

أيعقل أن نتكلم عن الإجراءات لصالح الفئات المحرومة، وهناك من لا يستطيع تسديد فاتورة الكهرباء في عز الصيف؟

أيعقل كذلك أن نتكلم عن الإجراءات لصالح الفئات المحرومة، وهناك من لا يستطيع أن يتنقل جواً قصد المعالجة لا الترفيه أو الحاجة؟

أيعقل أن نقرّ بالزيادة في سعر المازوت، وهناك من يرتعش في الجبال برداً، لا حول له على شراء مادة التدفئة؟

كيف نفسر التعارض في تدعيم الفلاحة من جهة ونفرض أتاوات ثقيلة على المساحات المسقية وغير المسقية في نفس الوقت، في الوقت الذي نسلم فيه بالصحة المالية - طبعاً - للدولة؟

لذا ينبغي النظر في الأمور حسب خصوصية كل منطقة وظروفها الاجتماعية، وإذا كان الاستثمار يعتبر أحد أهداف الإصلاحات المنشودة، فإن ثماره في الجنوب مثلاً لن تؤتي أكلها بدون دراسات عميقة مرتكزة على واقع الجنوب وإمكانياته، ولذا لا بد علينا أن نبارك الإجراءات التحفيزية في قانون المالية حول الرسوم المباشرة وغير المباشرة والقيمة المضافة والإعفاءات الضريبية الهادفة إلى دعم الاستثمار في الجنوب وتشجيعه وتحسين الوضعية الاجتماعية للمواطن بصفة خاصة والوطن بصفة عامة.

تلك سيدي الرئيس، أهم المهوم وليس جلّها التي لا بد أن تؤخذ في الحسبان ولا مناص من تكفل الدولة بها، وإن الأمل سوف يبقى معقوداً قائماً إلى حين. المجد للبلاد، الخلود للشهداء والتمكين للصالحين من العباد، وشكراً.

السيد الرئيس: شكراً للسيد أحمد بابا، الكلمة الآن للسيد بكري البكري.

السيد بكري البكري: شكراً سيدي الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على

تراجع عدد كبير من المسجلين، وعليه، فإن دعم الدولة في هذا المجال يحتاج إلى دعم إضافي آخر سيدي الرئيس، لأننا نرى أن حل مشكل السكن بصفة عامة مرهون بالسكن التساهمي.

لا نغادر ملف السكن دون الإشارة إلى مشكل تقني بخصوص السكنات التابعة لمديرية التربية والمستلمة بعد 1998 والتي لازالت عالقة ومحل نزاع بين المديرية وديوان التسيير العقاري والتي يفوق عددها 200 سكن، وهذا كمثال سيدي الرئيس ونضرب هذا في عدد ولايات القطر الوطني ولذلك، نطلب تسوية هذا المشكل لتوفير الاستقرار لعمال التربية بصفة عامة.

وأخيراً، فإننا واثقون كل الثقة من أن قانون المالية لسنة 2005 بإمكانه تعزيز الإصلاحات في ظل المصالحة الوطنية.

والله نسأل ما فيه الصلاح للبلاد والعباد والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكراً للسيد الجيلالي سليمان والكلمة الآن للسيد أحمد بابا.

السيد أحمد بابا: شكراً السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم،

سيدي الرئيس،

السيد والسادة الوزراء والوفد المرافق لهم،

زملائي زميلاتي.

لقد كنت محرجاً أن أوفق بين ما يمليه علي ضميري الانتخابي وما استمعت إليه من توضيحات أباها السيد الوزير أمام مجلسنا الموقر وقد كنت أقول قبل هذا: إذا كانت هذه هي أموال الأمة فلم تحجبونها عنها؟ وإذا كانت لله فتصدقوا بها على عباده!

غير أن عرض السيد الوزير غير الفكرة في مخيلتي لضعف معرفتي في هذا الموضوع وفي نفس الوقت لا أكون صادقاً أو أميناً إذا لم أقم بتبليغ ما يحز في خاطري وما أراه من واقع أمام أعيني.

سيدي الرئيس المحترم،

السيدات والسادة،

إذا كان برنامج الحكومة الذي صادقنا عليه بالأمس القريب برنامجاً طموحاً واعتبار قانون المالية

الرمق بالقفة ولا نعلم الناس كيفية الصيد ونكتفي بإعطائهم سمكة (حسب المثل الصيني) فإننا سنبقى ندور في حلقة مفرغة، ورحم الله الشاعر إذ يقول:

فرحم الله الذي أبكاني
لكن إلى الخيرات قد هداني
وخاب من أضحكني بالباطل
وقادني لطرق الرذائل

إن الشعب لا يريد من يربت على كتفه ولا مصاصة يلهو بها ولكنه يريد قرارات شجاعة تثمر مناصب شغل وتبني دولة قوية وقوانين تطبق على الجميع. سيدي الرئيس، إن الاختيار في التوجه الاقتصادي لم يعد مطروحا، فالعولمة عمت ولا مفر منها (وإن منكم إلا واردها).

والذكي من يعرف كيف يتموقع فيها ويجد لنفسه موطئ قدم والأذكي من يندمج فيها بأقل الخسائر أو يؤثر فيها ولا يتأثر بها، وقد قال المتنبي رحمة الله عليه:

وإذا لم يكن من الموت بد

فمن العجز أن تموت جباناً

سيدي الرئيس، إن اختصار الطريق للاندماج في المنظمة العالمية للتجارة بتسريع وتيرة تغيير المنظومة القانونية وخصوصة المؤسسات التي تلتهم أموالا طائلة ولا أمل في تقويمها، وكذا الإسراع في عصرنة البنوك العمومية، وتوفير المناخ الملائم للاستثمار هو أفضل السبل لتجنب الهزات الاجتماعية والتخلف المبرمج.

معالي السيد الوزير، إذا كانت الدولة قد بدأت في إنشاء المشاريع الكبرى عن طريق التركيب المالي بين الدولة والمستعملين أو عن طريق الامتياز فإنني أقترح إدراج مشروع السكة الحديدية، القديم - الحديث (البحر-النيجر) والموجود مخططه وجدواه الاقتصادية والاجتماعية منذ العهد الاستعماري خاصة وأن الجزائر بلد فاعل في النيباد (الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا) ويجب أن تعطي المثل في التعاون جنوب - جنوب، ولا يخفى عليكم معالي الوزير المكاسب التي تحققها الجزائر إذا أصبحت بضاعة بعض الدول الإفريقية تعبر الجزائر وصولا إلى البحر ثم أوروبا،

أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحابه أجمعين.

سيدي رئيس المجلس المحترم،

معالي السيد وزير المالية،

معالي السادة الوزراء، والوفد المرافق لهم،

أخواتي إخواني، أعضاء مجلس الأمة المحترمين،

السادة رجال الإعلام.

سيدي الرئيس، إن قانون المالية لأي بلد يعكس قدراته وإمكاناته وتوجهاته، وأحيانا فلسفته الاقتصادية والاجتماعية، كما يعكس مهارة خبراءه ونضج مسيريه وحكمة مسؤوليه وبعد نظرهم وإدراكهم لما يدور من حولهم في عالم السياسة التي يحركها الاقتصاد أو الاقتصاد الذي تحركه السياسة، وبالتالي استشرافهم لما يجلب النفع أو يدفع الضر عن بلدهم باتخاذهم القرارات المناسبة في الأوقات المناسبة.

سيدي الرئيس، إن قانون المالية المعروض علينا للمناقشة يعكس الرغبة في تخطي التخطيط السنوي، الأمر الذي يعكس التطور الحاصل في مجال التخطيط، بل يعكس النظرة السياسية الصائبة في تسيير البلد؛ ولو أننا لا نملك دائما المعطيات التي تحكم اقتصادنا لاعتماده على المحروقات وكرم السماء، وعليه فإنني أرى أن بناء ميزانية الدولة على 19 دولارا للبرميل يدخل في إطار سياسة «إستثمر الدرهم الأبيض لليوم الأسود».

معالي السيد الوزير، إذا كانت 70% من الديون الناتجة عن تطهير المؤسسات والبنوك، فإننا نقول بأن سياسات «السيروم» للميؤوس منه يعتبر مضيعة لوقت الوطن والمواطن، لأن المبالغ المرصودة للتطهير سنويا لو جمعت لخلقت آلاف المناصب في مؤسسات جديدة، وعليه فإننا نرى بأن تدعيم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) خاصة بعد استحداث صندوق ضمان القروض، أعتقد أن التجربة أعطت نتائج إيجابية، وإذا كان الأمر كذلك فإنه لا مفر من تدعيم هذه السياسة.

أما إذا تم الاستمرار في سياسات التهدئة والربت على الأكتاف وامتصاص البطالة بالشبكة، وسد

ضف إلى ذلك استفادة مناطق الجنوب في نقل البضائع والمسافرين خاصة مع غلاء تسعيرة النقل عن طريق الجو لأنه لا مفر من ربط مناطق الجنوب بالسكة الحديدية إذا أردنا أن ننمي فعلا هذه المناطق ولا يحل موسم الهجرة إلى الشمال. لقد اضطررت إلى الاختصار، شكرا السيد الوزير، شكرا سيدي رئيس المجلس، وفقكم الله جميعا والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس: شكرا للسيد بكري البكري، بذلك نكون قد استنفدنا قائمة تدخلات السيدات والسادة المسجلين في هذه الجلسة لمناقشة نص قانون المالية لسنة 2005م.

لقد تم استدعاء السيد الوزير خارج القاعة وسوف يلتحق بنا زوالا؛ سوف نمكن رؤساء المجموعات البرلمانية من أخذ الكلمة على الساعة الثالثة والدقيقة الثلاثين مساء حين نستأنف أشغال الجلسة، أقول للجميع شكرا، رفعت الجلسة.

رفعت الجلسة في الساعة الحادية عشرة والدقيقة الرابعة والثلاثين صباحا.

محضر الجلسة العلنية الثامنة
المنعقدة يوم الأحد 08 شوال 1425 هـ
الموافق 21 نوفمبر 2004م (مساء)

الجزائري هذه الأيام في غمار الذكرى النوفمبرية التي تزامنت مع الأجواء الرمضانية الكريمة وبهاتين المناسبتين التي امتزج فيهما الإيمان بحب الوطن أتقدم باسم المجموعة البرلمانية لحركة مجتمع السلم لكم ومن خلالكم إلى الشعب الجزائري بأحر التهاني وأطيب الأمنيات وأسأل الله تعالى العليّ القدير أن يعيدهما علينا ونحن ننعّم بالخير والازدهار والرخاء والاستقرار، وأحيي من هذا المنبر الشعب الفلسطيني الصامد معزيا إياه في المصاب الجلل في فقدانه للرئيس الراحل ياسر عرفات كما أحيي الشعب العراقي المقاوم للعدوان والظلم وأسأل الله لهما العزة والنصر والتمكين.

وأبدي تشجيعنا لفخامة رئيس الجمهورية في مسعاه الرامي إلى تجسيد المصالحة الوطنية والتي ستكون بإذن الله بلسم حب وإخاء بين شعبنا الواحد ومبعث أمن واستقرار في وطننا الواحد.

وأستهل كلمتي خلال نقاشنا لقانون المالية لسنة 2005 شاكرًا للجنة على التقرير المفصل والسيد معالي الوزير على العرض القيمّ ومنوها بالإيجابيات التي وردت في هذا النص من صيغ التحكم والضبط في موارد النفقات العمومية ومحاولة تحسينها وترشيدها وتجسيد التخطيط المرحلي للموازنات مابين 2005 إلى 2009 تماشياً مع برنامج فخامة رئيس الجمهورية ومحاولة لإصلاح النظام المصرفي بنزع بعض الأعباء غير المستحقة وتحمل الدولة لذلك ولمواكبتها النمط الاقتصادي المتبع مع المحافظة على وتيرة النمو المسجلة وتنشيط خدمة المديونية للقضاء عليها تدريجياً دون إهمال تدارك العجز في مجال التنمية عبر الوطن وفك عقد الأزمة بإعطاء الأولوية لثلاثة عناصر أساسية وهي:

1 - تدعيم أجهزة الأمن بجميع أسلاكها ومحاربة الجريمة للقضاء على الآفات التي انتشرت كالفساد

الرئاسة: السيد محمد أمير، نائب رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة:

- السيد عبد اللطيف بن أشنهو، وزير المالية؛
- السيد محمود خذري، وزير العلاقات مع البرلمان.

إفتتحت الجلسة على الساعة الثالثة والدقيقة
الأربعين مساءً.

السيد رئيس الجلسة: بعد الترحيب بالجميع، يقتضي جدول أعمال جلستنا الاستماع إلى كلمات المجموعات البرلمانية حول نص قانون المالية لسنة 2005م ثم رد السيد وزير المالية، وهذا طبقاً لأحكام المادة 120 من الدستور والمادة 44 من القانون العضوي الناظم للعلاقات بين غرفتي البرلمان وبينهما وبين الحكومة، والمادة 66 من النظام الداخلي لمجلس الأمة.

وأحيل الكلمة مباشرة إلى ممثلي المجموعات البرلمانية وسيفتتحها السيد قداري بن حرز الله، رئيس المجموعة البرلمانية لحزب حركة مجتمع السلم، تفضل.

السيد قداري بن حرز الله: بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله.

سيدي رئيس مجلس الأمة،

السيد معالي وزير المالية،

السادة معالي الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

الطاقم الإعلامي،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

لقد شاء الله تعالى بفضلله وكرمه أن يعيش الشعب

والتخليص وتعجيل إجراءات تحويل الأموال بين المؤسسات والبنوك ولم توسع استعمالها لشبكة الإعلام الآلي وهي تعتمد على بعض الأنماط القديمة التي تتطلب مدداً طويلة ونفقات باهظة، كما أنه لا بد من تجسيد نظام لحماية رؤوس الأموال في هذه المؤسسات وتجسيد أيضاً أجهزة المراقبة والمتابعة الميدانية لمتابعة المشاريع، وهنا أقف عند أهمية ترشيد البرامج المسجلة في صناديق التنمية والإنعاش الاقتصادي والفلاحة والجنوب وغيرها لتتخذ سياسة واضحة يطبعها الإنصاف ومراعاة التوازن الجهوي المبني على معرفة الواقع بالاتفاق على أولويات وطنية متعارف عليها وظروف كل منطقة، وتدعيم ذلك بآليات للمراقبة الميدانية وتعميق الدراسات تفادياً لأخطاء الماضي التي كثيراً ما دفعتنا لإنجاز المشاريع مرتين أو ثلاثة، وأقترح هنا وضع إطار قانوني تحدد فيه المقاييس والمعايير المستمدة من معطيات الواقع وفي شفافية تامة لحسم كل تأويل أو مزيدة.

إن الراحة المالية التي عرفتها بلادنا في الآونة الأخيرة من المداخل النفطية تبعث على الارتياح في حين لم يهضم المواطن المفارقة العجيبة التي لم يجد لها تفسيراً في تدهور القدرة الشرائية لدرجة عجز بعض الأسر عن اقتناء ضرورياتها ودخول الفئات المتوسطة دائرة الفقر وعجز الحكومة عن توقيف هذا التدهور فضلاً عن تحسينها ولذلك نحن نسجل تحفظنا على المواد الواردة في قانون المالية 2005 والتي تنعكس سلباً على القدرة الشرائية للمواطن كالتي تمس الفلاح مباشرة كالمادتين 49 و55 اللتين تمسان المؤجرين والمادة 66 التي تمس المستهلكين للماء الشروب والمادة 87، وفي هذا الصدد نذكر أنه من غير المعقول أن نضيف أعباء على عاتق المواطن في تسعيرة لتر الماء وهو يشتكي من ندرة الماء في بعض المناطق من الوطن حيث يشير تقرير المجلس الاقتصادي لسنة 2003 أن 41% من المشتركين يحصلون على الماء مرة كل يومين وأن 70% فقط من سكان الريف يحصلون على الماء الشروب وأن 50% من المشتركين في الجزائر يدفعون الجزافي لأن العدادات قديمة ومعطلة ولذلك وجب علينا تحسين

والرشوة وسائر الانحرافات الاجتماعية الأخرى.
2- تحسين وتطوير دور العدالة وترقية أدائها لبناء دولة الحق والقانون.

3- الإستجابة لاحتياجات التعليم العالي المتزايدة وتدارك النقص الحاصل فيها.

ونحن إذ نشجع التدابير المتخذة في قانون المالية لسنة 2005 والمتعلقة أساساً بضبط تسيير الأملاك العمومية ودعم الأمن المالي (صندوق ضبط الموارد) وتوضيح العلاقة بين المؤسسات العمومية (المدعومة) وبين البنوك وإعفاء شركات رؤوس الأموال المخاطرة من الضريبة مع إعطاء دفع للاستثمار بإنشاء صندوق استثمار تشغيل الشباب لمحو شبح البطالة المتفاقمة، هذا الصندوق الذي نتمنى أن لا يكون مصيره مثل مصير بعض الصناديق المرصودة لامتصاص البطالة والتي لم نر لها أثراً بليغاً في هذا الموضوع.

إلا أننا ننبه الحكومة إضافة لاستجابتها إلى متطلبات التعليم العالي إلى إعطاء الأهمية القصوى لجانب البحث العلمي لأن الدولة التي لا تعتمد على البحث العلمي في مخابرها وفي مجالات التكنولوجيا والاقتصاد والزراعة والصناعة والطب وغيرها تبقى رهينة الغير ونحن نعلم مدى تقدم بعض الدول الصديقة في هذا المجال وتخلصها تماماً من التبعية في مجالات عدة، وإننا نحبذ أن تتجه الدولة إلى الصناعات التحويلية وتقوية الاستغلال المنجمي الذي يشكل نسبة ضعيفة جداً في بلادنا وذلك لتحضير البديل الموازي لصادراتنا النفطية والغازية وقد جاءت هذه الملاحظة في تقرير المجلس الاقتصادي لسنة 2003.

كما أشير هنا أيضاً في مقابل الاهتمام بدور العدالة لأنها كما يقال هي أساس الملك، الاهتمام بتطوير وتسهيل الأداء الإداري وتحسين الخدمات المعقدة وإضفاء الشفافية على المعاملات وتبسيط الإجراءات التي كثيراً ما تكون هي مصدر قلق للمواطن وسبباً لتدمره وهي أيضاً حرج وعائق للمستثمر الأجنبي وإننا نلاحظ ذلك في المؤسسات المالية البنكية منها والتي مازالت لم تطور إجراءاتها في مجال الدفع

والمتوسطة والاعتماد في ذلك على النفس بكل ثقة وعزيمة؛ وإننا واثقون أن الشعب الأبوي إن تأكد من الجدية في الانطلاقة والعزم في الخروج من الأزمة فإنه سيتفهم وإن كان به خصاصة وقد برهن على ذلك في عدة مناسبات، واعتقادنا أن قانون المالية يهيمه أن يخفف عن الشعب المعاناة أكثر مما يهيمه جمع المزيد من الضرائب خاصة في المرحلة التي نحن فيها وفي مثل حال الجزائر.

وأهيب في الأخير بالسيد ممثل الحكومة والطاقت الحكومي أيضا في حصر بعض الجهود لإيجاد التمويل اللازم والمخططات الضرورية لتخفيف الضغط عن العاصمة والمدن المجاورة باعتماد التوسع الحضاري ذي البعد الاستراتيجي في بناء منطقة بوقزول كريف ومنتفس للمراكز الحيوية المكثفة في العاصمة وكخطوة أولى لإحداث التوازن البشري والمادي واستعمال المخزون الطاقوي الذي تزخر به بلادنا وأتساءل هنا - بين يدي الوزير - عن المشروع الجهوي الذي ضم ولايات الوسط كتجربة، الجلفة والمسيلة والأغواط بحضور طاقت حكومي ولم يشر إليه في قانون المالية الحالي مع العلم أن هذا الموضوع جدير بالاهتمام ويتطلب الاعتمادات المرحلية كخطوة أولى؛ وأيضا حال الأقطاب الصناعية والفلاحية الوارد ذكرها في قوانين المالية السابقة منذ سنة 1992 إلى سنة 2002. وفي الأخير لايسعني إلا أن أتمنى لكم التوفيق والسداد في أعمالكم شاكرا الله لكم حسن وكرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد قداري بن حرز الله وأحيل الكلمة الآن إلى السيد أحمد بن دومة عن المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني، تفضل.

السيد أحمد بن دومة: شكرا سيدي الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد وزير المالية، ممثل الحكومة،

الخدمة أو الخدمات قبل الإضافة أي قبل الزيادة في التسعيرة، كما أننا نتحفظ على زيادة تسعيرة غاز الوايل (المازوت) لأن الأسباب التي طرحت لم تكن مقنعة واعتمدت الوزارة في ذلك على أنها مادة ذات استعمال واسع وأنها ملوثة للبيئة ونحن نقول إن سبب سعة استهلاكها يدل على أنها في متناول الجميع من ناحية القدرة ولا ننسى أن كثيرا من الفلاحين لا يزالون يعتمدون عليها كطاقة لاستخراج المياه ويستعملها الناقلون على نطاق واسع مما يفضي إلى أن الأعباء تقع حتما على المواطن مباشرة ولذلك نحن نقترح في المقابل تخفيض تسعيرة البنزين غير الملوث والتفكير في إمكانية توسيع استعمال الغاز (GPL) الملائم للبيئة كما أنه لا يمكننا في الوقت الراهن أن نتصور أن تتخلى الدولة عن الأعباء الاجتماعية والتي كما ذكر الوزير تمثل 9,3% من الناتج الداخلي الخام بمبلغ 437 مليار دينار من ميزانية الدولة، الشيء الذي يترجم أن الفئة التي تدخل في دائرة النفقات الاجتماعية تمثل نسبة كبيرة من الشعب وهي تتأثر حتما ومباشرة بهذا التخلي التدريجي في هذه المرحلة، ولذلك لا بد من دراسة هذا الموضوع جيدا والسير فيه بتأني.

أما بالنسبة للمادة رقم 50 من قانون المالية القاضية بإلغاء منع استيراد الخمور والتي احتدم فيها النقاش فقناعتنا هي أن يزال هذا الأمر كله من بلادنا لما له من أضرار وفساد في المجتمع وهو متعلق بشخصيتنا الوطنية وبتديننا الحنيف، كما أنني أظن أنه حان الأوان بعد استعادة الجزائر لأمنها وعافيتها أن نتجه بجدية نحو المعركة الحقيقية لبناء اقتصاد وطني قوي بدءا بإنشاء البنية التحتية كالسدود وشق الطرقات وبناء الجسور وتهيئة الأراضي الزراعية واستغلال الموانئ والإمكانات الصيدية واستغلال المطارات خاصة (بعث المطارات المغلقة) وتجديد شبكة السكك الحديدية والاستغلال المنجمي والاستعداد لتعدد الطاقات المكونة بجميع أشكالها والتفتح أكثر على الاستثمار الخارجي والحسمي في موضوع المؤسسات المفلسة بالاستعانة بالتجارب الناجحة وتطويرها والتوسع في الصناعات الصغيرة

نؤمن بأنه يترجم بصدق تطلعات مواطنينا إلى الأمان والسلام والاستقرار والتقدم والازدهار توافقا مع مضمونه الكلي وطروحاته العميقة ذات البعد الإنساني النبيل في المصالحة الوطنية المعززة لروح التضامن والإخاء بين أبناء الأمة ذاتها والدافعة إلى نبذ الفرقة والبغضاء والفتنة والالتفاف حول كلمة سواء تحقق سعادة الأمة وتنهض بها من دوامة ما وقعت فيه من حبائل وفخاخ ومكائد نصبتها دوائر في الداخل والخارج ونصرنا الله بالخروج منها بعد معاناة طال أمدها.

هاهي ذي الجزائر تفلح إلى عهد جديد سبيله التنمية الوطنية الشاملة والمستمدة في ظل الحكم الرشيد نابعا من صميم هذا الشعب الفذ، حكم بها بكل إخلاص ودون كلل أو ملل من أجل عزة الجزائر وسؤدها.

سيدي الرئيس،

تأتي مناقشة قانون المالية هذا في سياق ظروف ومعطيات هي في حاجة إلى قراءة واعية وإدراك نافذ ومتابعة شاملة لمجريات الواقع وتحويلاته بعيدا عن الارتجال والعجلة منظر إلى انعكاسات ذلك كله على الوضع العام ومراعاة للتوافقات المنسجمة مع برنامج الإصلاحات في مختلف الهياكل والقطاعات وتماشيا مع استراتيجية تحيين المنظومة التشريعية في بلادنا ومواكبتها لما يعرفه العالم من تطورات متسارعة في شتى المجالات مع الالتزام بالخصوصية المميزة لثوابتها الوطنية والحضرية ومد جسور تعاوننا مع شركائنا في إطار الاحترام المتبادل وترقية مجال التعاون وتعميقه بما يخدم مصلحة كل طرف ويحفظ حقوقه، ولا نهدم هذه المواقف والرؤى في برنامج قانون المالية المائل بين أيدينا غير أننا ندلي بتوجيه النظر وإصلاح الخلل في ما ورد من تجاوز يكون له بعض الأثر على مبدأ من صميم قناعتنا في حزب جبهة التحرير الوطني وهو البعد الاجتماعي لأي مشروع أو برنامج، نقول هذا من باب حرصنا على حماية شرائح واسعة من أبناء شعبنا في حالات ماسة إلى عناية ورعاية واهتمام بالنظر إلى حجم المعاناة التي قاساها شعبنا الصبور خلال عشرية

السادة الوزراء المحترمين،
زملائي، زميلاتي الأعضاء المحترمين،
الحضور الكريم،
ممثلو أسرة الإعلام،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

تتزامن مناقشة قانون المالية في هذا الفضاء التشريعي الحر والجزائر في غمرة الاحتفاء بالذكرى الخمسين لاندلاع ثورة التحرير المظفرة وبهجة التعبير الصادق عن عميق عرفانها وخالص وفائها بادية في كل جهة من ربوع هذا الوطن المفدى.

إنه الوفاء المحض لمن صنعوا مجد الجزائر ونصرها المبين والإخلاص التاريخي ولمن سطوروا معالم تهدي لبناء مؤسسات قوية على دعائم صلبة وأسس متينة لاتزعزعها العواصف ولا تهزها الحوادث، هي ذي الجزائر تحذو مصيرها إلى منارات العزة والكرامة والأمن والرخاء بإرادة لا تلين وتصميم فولاذي متين.

يحدوكم الحرص الشديد على مقدرة الأمة والائتمان على مواردها وطرائق الحفاظ على المال العام وترشيد تسييرها وإنفاقه، واقتراح التدابير اللازمة للحفاظ على إمكانية البناء ووضع الأسس الكفيلة باستثمار قدراتها وكفاءاتها وتحسين مردوديتها والبحث الدائم عن الحلول الناجعة لمن يواجهها من صعاب، والاجتهاد لإيجاد البدائل الفعالة والموضوعية التي تحفظ التوازنات وتضمن الاستقرار والرخاء توافقا مع ما يعود بالخير العميم على مواطنينا، وفي كل مسعى تتمثل في الحساب المصلحة العليا للبلاد والاهتداء الملتزم بما جاء في برنامج الإصلاحات الذي بادر به فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة.

هذا البرنامج المدعوم بثقة الشعب والمزكى في عرس الديمقراطية، المتميز والنموذجي في مسار جزائر اليوم، لأنه فعلا برنامج إصلاحات يستمد مشروعيتها من توافقاته مع اختيارات الأمة وأسس الدولة الجزائرية أصالة وحدثا وتعزيزا لبناء دولة العدل والقانون، إنه البرنامج الذي آلينا على أنفسنا دعمه والعمل على تجديد مفرداته في الواقع لأننا

أقصاها ثلاثة أشهر فيه، دون إغفال ماورد في المشروع من رسوم على قطع الأراضي التي عجز مالكوها عن بنائها.

إضافة إلى تراجع الخزينة عن دعم مكسب وطني هام لشريحة العمال بناء الدولة ودعائمها الحقيقية وذلك باسترجاع مبالغ الاشتراكات التي دفعتها الدولة للصندوق الوطني للتأمين على البطالة مما يؤثر سلبا ويحبط النفوس ولا يشجع على التفاني في العمل وبعيدا عن كل الممارسات الديماغوجية والشعبوية فإننا نلتمس مراعاة ظروف المواطنين وتقدير أحوالهم والتخفيف من معاناتهم.

سيدي الرئيس،

تتملكنا رغبة صادقة في تثبيت دعائم برنامج الإصلاحات بكل مفرداته لأننا ندرك مدى استجابته لتطلعات مواطنينا في العيش الكريم وفي ظل الأمن والتقدم والرخاء. ونعرف مدى تحمل الدولة من أعباء بحيث تعمل بكل الوسائل الموضوعية لتخليصها من أعبائها، ولكننا لا نرغب في إضافة أعباء ليست في الحسبان فإذا كان النجاح الاقتصادي أساس الحكم الرشيد فالاستقرار الاجتماعي والتنمية البشرية أساسها الأول وفي نفس السياق نجهز بالدعم المطلق للمصالحة الوطنية التي تنشأ تحقيق الأخوة والتضامن بين أبناء الجزائر وتسير في اتجاه تعزيز الممارسة الديمقراطية بكل أبعادها وتجلياتها، ولنا في انتخابات الثامن أفريل 2004 مفخرة لانتصار الديمقراطية وتثبيت دعائمها وعودة الأمل والثقة ولنا في التنسيق الجاد والانسجام الكامل بين مؤسسات دولتنا الشعور بالأمان والاطمئنان على قيام هذه المؤسسات بالأدوار المنوطة بها في كنف الدستور وقوانين الجمهورية وتسخير كل الجهود من أجل خدمة الوطن والمصلحة العليا للبلاد.

سيدي الرئيس،

إن الجهود المعتبرة التي تبذل في مجال الدبلوماسية الجزائرية والمكلمة بنجاح ملحوظ تجعلنا نشيد بكل ما حقق في هذا المجال ونثني عليه ونؤكد دعمنا لمساره بدبلوماسية برلمانية منسجمة مع التوجيهات المبدئية للدولة الجزائرية واختياراتها

أهلكت الزرع والضرع، وأؤكد على ماورد في مشروع قانون المالية من إشارة إلى المؤشرات الاقتصادية والمالية التي تشهد نموا مضطربا بالنظر إلى عوامل موضوعية داخلية وخارجية تكتسي أهميتها من طبيعة السياسة الرشيدة المنتهجة لفخامة رئيس الجمهورية وبرنامج الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية الذي رعاه الشعب بثقته وزكاه في الثامن أفريل الفارط.

سيدي الرئيس،

السير الحسن إلى مواكبة العولمة ومستلزماتها والتسابق إلى أخذ المواقع أمر مشروع ومستحب بل لازم، غير أن هذه المشروعات تستمد من مدى معالجة الاختلالات على المستوى الوطني وتأخذ مصداقيتها من حفظ التوازن الواجب تأمينه، فتطبيق آليات اقتصاد السوق وإجراءاته بصورة متعسفة قد يكون له انعكاسات سلبية على طبيعة هذا الاقتصاد نفسه إذا لم يراع واقع المجتمع وأحوال الناس وطبائع البيئات وشؤون التدبير والتكفل بكل ذلك يضمن الاستقرار ويحقق المأمول.

ولذا فإن ما ورد في مشروع قانون المالية من فرض رسم على القيمة المضافة بنسبة 7% على الأدوية لانعدام تأثيرها على أوضاع الناس والزيادة في معاناة المواطنين في ظل ظروف معيشة يفترض أنكم أعرف الناس بها، إضافة إلى ما لرفع سعر المازوت من أثر سلبي على المردودية في قطاعات كبيرة بالنظر إلى ما لهذه الطاقة الحيوية والواسعة الاستعمال من لزوم في حياة الناس وإدارة شؤونهم، والوضع لا يختلف في الزيادة في أسعار الماء وكثرة الأعباء التي يواجهها الناس في حياتهم ليست قليلة. ومثل ذلك ماجاء من إجراءات في حق الملكية ومستلزماتها ومايتبعها من مسؤوليات ومايترب عنها من تبعات كأن المستهدف في كل ذلك هو المواطن، وأوضاع الفلاحين ليست في أحسن حالة حتى تفرض على الفلاحين ضريبة الأراضي الزراعية واقتناء الآلات وتضاف إلى أعبائهم أعباء أخرى.

وحان وقت الإجراء المقترح لدفع مستحقات الإيجار للسكن الممنوح من طرف الدولة وتحديد مدة

ترشيد الإنفاق العمومي بحيث تصرف الموارد في الأمور التي تعود حقيقة بالفائدة على الفئات العريضة لشعبنا التي دعت وأمنت بالبرنامج الرئاسي، كما نسجل الإجراءات العديدة التي احتواها القانون والتي تهدف في مجملها إلى تشجيع الاستثمار لأنه هو المصدر الحقيقي لخلق الثروة وتوفير مناصب الشغل والسكن وزيادة موارد الدولة، لكن ورغم كل هذه الجهودات يبقى التحدي الأساسي وهو، كيف نبني اقتصادا مستقرا يوفر الشغل وينمي الفلاحة والصناعة والخدمات ويقضي بصفة نهائية على جيوب الفقر ويضع بلدنا في مأمن من التقلبات الفجائية والعشوائية لسعر البرميل الواحد للبترول الذي لا نتحكم فيه مطلقا؟

وفي هذا الإطار نعتقد أن الإسراع في الإصلاحات وبالتشاور مع كل الشركاء في إطار عقد اجتماعي - كما ورد في برنامج فخامة رئيس الجمهورية - ضروري لأنه ليس في فائدة أحد أن تبقى الإصلاحات تراوح مكانها ثم إن الظروف الحالية لاقتصادنا مواتية لذلك حتى نتجنب أن تفرض علينا الإصلاحات في ظروف أخرى لا يكون فيها اقتصادنا مدعما بالأوضاع الإيجابية الحالية.

إن الدولة لازالت هي المستثمر الرئيسي في اقتصادنا، وإذا كانت الظروف التي عاشتها بلادنا في العشرية الأخيرة تفرض ذلك فنحن نعتقد بأنه لا بد من بذل الجهود اللازمة لجعل القطاع الخاص الوطني والأجنبي يشارك بقسط مهم في العملية الاستثمارية. إن الجباية العادية في رأينا ما تزال تعبر عن حقيقة القوى الموجودة في السوق فالتهرب الضريبي موجود بصفة ملموسة فرغم الإجراءات التي اتخذتها الحكومة في السنوات الثلاث الأخيرة، إلا أن وضع التحصيل الضريبي لم يتحسن بالصفة المرجوة، ففي رأينا يمكن وبسهولة أن تغطي الجباية العادية نفقات التسيير ويمكن أن تساهم حتى في ميزانية التجهيز، إذا اتبعت سياسات واضحة وجريئة للقضاء على الاقتصاد الموازي، فالتحدي هو كيف نضع سياسات مصحوبة بتحفييزات تجعل الأشخاص الذين ينشطون في الاقتصاد الموازي أنه من مصلحتهم ومن مصلحة

الأساسية التي هي من صميم اختيارات حزب جبهة التحرير الوطني ومواقفه الثابتة وتمسكه بالشرعية الدولية في فض النزاعات والخلافات بين الدول ودفاعه الدائم عن الأمن والسلام الدوليين، ووقوفنا إلى جانب الحق والعدل والذود عن المظلومين وفي نفس السياق فإننا نؤكد إدانتنا للجرائم التي ترتكبها جيوش الاحتلال الاسرائيلي في حق الشعب الفلسطيني الشقيق وندعو إلى تمكينه من إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، كما ندعو إلى إجلاء قوة الاحتلال من أرض العراق الشقيق ومساعدته على استعادة أمنه وممارسة سيادته في وطنه الحر والمستقل.

وندعو كذلك إلى تمكين الشعب الصحراوي من تقرير مصيره وإجراء استفتاء حر ونزيه وفق قانون الشرعية الدولية «وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون» صدق الله العظيم.
وختاما أشكركم على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد أحمد بن دومة وأحيل الكلمة الآن إلى السيد حمود شايد عن المجموعة البرلمانية للثلاث الرئاسي، تفضل.

السيد حمود شايد: شكرا سيدي الرئيس.
بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله.

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد معالي وزير المالية،
السادة الوزراء والوفود المرافقة لهم،
زميلاتي، زملائي،
الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.
إن نص قانون المالية لهذه السنة يأتي في ظروف خاصة ذلك أنه أول قانون مالية بعد الانتخابات الرئاسية الأخيرة التي بنيت على برنامج طموح وعقلاني، فهذا القانون معول عليه لترجمة متطلبات ذلك البرنامج بصفة فعالة، وعليه فنحن نسجل اتجاه

واجتماعيا، وحرصا منا سيدي الرئيس على احترام مبدأ الديمقراطية وانسجام العمل البرلماني فإنه لمن مصلحة الجميع أن نجح اليوم لمبدأ الحكمة والرزانة وخاصة أن المهم لدينا في التجمع الوطني الديمقراطي هو مسار العمل الحكومي بمنطق الإصلاحات.

أردنا فقط أن يكون هذا المسار سريعا نختزل فيه الزمن ونقلل فيه ثمن الإصلاحات حتى نخلص وطننا ومواطنينا من المعاناة التي طال أمدها.

ومن الملاحظ أنه من الصعب جدا أن نناقش كل حيثيات قانون مالية يحضر فعلا بمنطق الإصلاحات في الوقت الذي تزداد فيه الضغوطات الاجتماعية من أجل تحسين المستوى المعيشي للمواطنين.

تبدو هذه الصعوبة أكثر تعقيدا بالنسبة لهذا القانون لأن الوضع الحالي لبلادنا يتميز ظاهريا بوضعية مالية مريحة كما يتميز كذلك باختلالات وانحرافات ورثناها من عهدة العشريتين السابقتين، هذا الإرث أصبح اليوم مع الأسف عائقا أمام الجهود التي تحاول تفعيل المسار التنموي والاندماج في الاقتصاد العالمي.

سيدي الرئيس،

لا توجد إصلاحات بدون ثمن وتضحيات جسام خاصة عندما يتعلق الأمر بتحويلات جذرية في الذهنيات وأساليب العمل والتفكير.

يتزامن هذا القانون مع المرحلة الأولى من برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي سطره فخامة رئيس الجمهورية ومن هنا ندرك مدى أهمية المسؤولية الملقاة على عاتق كل من الحكومة والنواب والمسؤولين وفي جميع المستويات وسائر المتعاملين الاقتصاديين والاجتماعيين.

إن قراءتنا السياسية في مجموعتنا البرلمانية لقانون المالية لسنة 2005 توجهنا أولا إلى عوامل ودوافع قرار رئيس الجمهورية برصد إمكانات كبيرة من أجل برنامج وطني لإنعاش اقتصادي، ومن أهم هذه العوامل في نظرنا الأمراض الاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية التي عرفتها بلادنا خلال العشريتين السابقتين ونذكر منها على وجه الخصوص أزمة السكن، أزمة البطالة وتدهور الإطار المعيشي للمواطنين.

البلاد الدخول في دائرة الاقتصاد الرسمي؟ بالنسبة للنفقات الاجتماعية وهي أكثر من تسعة ملايين دينار، بالرغم من ضخامتها نحن نرى أنها ضرورية للحفاظ على التماسك الاجتماعي خصوصا بعد المرحلة القاسية التي عاشتها بلادنا في العشرية الأخيرة، لكننا نعتقد أنه قد حان الوقت لفتح نقاش حول أوجه صرفها وتوزيعها والأولويات المرصودة لها يجب أن تدقق لأنه رغم مجهودات الدولة الجبارة أثرها في الواقع العملي غير واضح بالصفة المرجوة. إن الفلاحة التي أهملت لفترة طويلة كانت محل اهتمام خاص في السنوات الثلاث الأخيرة حيث سطر برنامج دعم كبير ورصدت له مبالغ مالية طائلة، حقيقة أن الإنتاج الفلاحي قد تطور بصفة ملموسة ومحسوسة لكن وبما أن البرنامج الرئاسي يؤكد بصراحة على الاستمرار في برنامج دعم الفلاحة فهو شيء جيد في حد ذاته، ونحن نعتقد أنه يجب أن نقف وقفة تقييم لمعرفة المواطن الايجابية التي يجب تدعيمها وتحديد السلبيات التي يجب معالجتها تفاديا للنقائص في البرامج القادمة.

في النهاية نتمنى لكم سيادة الوزير ومن خلالكم لكل الحكومة ولنا كامل التوفيق في تحقيق ما ورد في هذا القانون وهذا لفائدة البلاد والعباد، والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد حمود شايد وأحيل الكلمة الآن إلى السيد صديق شهاب، رئيس المجموعة البرلمانية لحزب التجمع الوطني الديمقراطي.

السيد صديق شهاب: شكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد معالي وزير المالية،

السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي،

السادة الحضور.

في الحقيقة كنا نود أن نناقش مشروع قانون المالية هذا بالنص الكامل الذي قدمته الحكومة نظرا لماله من شمولية في معالجة شؤون الأمة اقتصاديا

خاصة منها الأجنبية لجعله سوقا ماليا يقوم بدورها في تفعيل الاقتصاد الوطني.

5- الانتقال ببعض القطاعات من دورها الاجتماعي إلى دورها الاقتصادي كقطاع السكن الذي سوف يركز على محفزات تشجع الملاكين على تثمين ممتلكاتهم والقضاء على الركود خاصة العدد الهائل من السكنات الشاغرة.

6- تنشيط وتفعيل النظام الضريبي وتعميمه على جميع النشاطات وبعض الامتيازات، والمقصود هنا في الواقع هو تثمين موارد جامدة وخلق مصادر مالية إضافية كانت غير مستغلة من قبل هذه المصادر المالية بالإضافة إلى دورها الاقتصادي الذي يتمثل في ارتفاع معدل النمو فإنها سوف تنعش سوق العمل وتخفف من معدل البطالة.

7- العمل على تحقيق النمو عن طريق تفعيل القطاعات الاقتصادية والجهة الاجتماعية في آن واحد كتتنظيم قطاع المالية وتطهيره وتحديد مهامه بوضوح ثم تشجيع الدولة للاستثمار كخلق صندوق لتدعيم الاستثمار من أجل التشغيل.

سيدي الرئيس،

سيدي الوزير،

من هذه الترتيبات وأخرى لم نذكرها نستطيع أن نستخلص بأن مشروع قانون المالية يتميز فعلا بالتوازن بين البعدين الاقتصادي والاجتماعي وانطلاقا من مفهوم التنمية الشاملة وعوامل الإنتاج المادية والبشرية فإن البعد الحقيقي لهذا القانون هو بعد تنموي يؤدي على المديين المتوسط والبعيد إلى خلق الأهداف التالية:

1- تفعيل وتنشيط استثمار رأس المال الوطني والأجنبي بناء على منطق اقتصادي في إطار حماية البيئة والتنمية المستدامة وتحت حماية الدولة كشريك ينظم ويراقب ويسهر على حماية القانون وتسهيل الخدمات العمومية المقدمة للمؤسسات الاقتصادية.

2- الإعتناء بالجانب الاجتماعي بمفهوم اقتصادي، في هذا الإطار إنه لا يمكن الفصل بين الجانب الاجتماعي عن الجانب الاقتصادي نظرا لما لهما من علاقات دياكتيكية.

ومع الأسف سيدي الرئيس تتزامن هذه الأزمات مع جمود وركود الموارد المالية الأساسية في الاستثمار الاقتصادي والاجتماعي ونذكر منها خلل وركود كل من النظام المصرفي والنظام الجبائي والقصور في النصوص التشريعية المتعلقة بالمال والأعمال، وفرض الواجبات تجاه خزينة الدولة سواء كانت واجبات الأفراد أو المؤسسات.

سيدي الرئيس،

معالي الوزير،

من خلال تأملنا لمشروع قانون المالية استخلصنا الملاحظات الآتية:

فمن الناحية الشكلية يبدو بوضوح أن التعديلات والإثراءات والتصورات الجديدة التي جاءت بها الحكومة ممثلة في وزير المالية بطرق مؤسسة ومدعمة تجعلنا جميعا ندرك ونقتنع بما جاء في هذا القانون الذي لا يخلو من انعكاسات إيجابية خاصة على المدى المتوسط والبعيد، ومن هنا تبدو الجدية في العمل الإصلاحية الذي يبدأ دائما بخلق ميكانيزمات الإنعاش خلال المرحلة الأولى والتي كثيرا ما تكون على حساب الظروف الوظيفية للمؤسسات والوضع المعيشي للمواطنين مقابل تحقيق نمو اقتصادي شامل خلال المرحلة التي تأتي فيما بعد.

سيدي الرئيس،

أما من ناحية المضمون فإننا نسجل الملاحظات الآتية:

1- يبدو أن مشروع قانون المالية يحمل في طياته أدوات تشريعية جديدة تشجع على النمو الاقتصادي الإيجابي.

2- وجود ترتيبات وإجراءات جديدة كذلك من شأنها أن تجسد على أرض الواقع توازنات مالية.

3- وجود ترتيبات وإجراءات أخرى المقصود منها محاربة التحايل على القانون والغش الضريبي.

4- جاء كذلك قانون المالية بترتيبات تثمن العقار بجميع أنواعه والذي يعتبر في الواقع أحد الرهانات الكبرى في التنمية الاقتصادية.

إن التحكم في العقار وتخليصه من المضاربات ومن ركود قيمته المالية من شأنه جلب رؤوس أموال

سيدي الرئيس،

السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي،

يجب أن نشير في الأخير بأن ملاحظتنا هذه التي استخرجناها من روح نص مشروع قانون المالية من خلال قراءة موضوعية لا هي في الواقع مسائل جوهرية ذات دلالة تشهد على مجهودات كبيرة قامت بها الحكومة ويبدو واضحا أن أهداف هذه الأخيرة متعددة وأهمها:

1 - تطهير وترقية وعصرنة الاقتصاد الوطني بناء على أسس ومقاييس علمية من شأنها تثمين كل ما هو مورد يخدم ويدعم التنمية على جميع مستوياتها.

2 - ترقية الموارد البشرية عن طريق الاستثمار من أجل خلق مناصب شغل وتحسين معيشة المواطنين.

سيدي الرئيس،

مايجلب الانتباه أن الحكومة قد تقدمت بخطوات كبيرة في مجال الإصلاحات وهي من خلال هذا المشروع قد تكون نجحت في تكوين أرضية صلبة للانطلاق في عملية الإنعاش الاقتصادي الذي يمثل أحد الرهانات الأساسية في قيادة الأمة والخروج بها إلى عهد جديد من الرقي الاجتماعي والاقتصادي، كما أرادها فخامة رئيس الجمهورية.

وفقكم الله وسدد خطاكم، نشكركم على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد صديق شهاب وأجدد شكري لممثلي كل المجموعات البرلمانية وفي نهاية هذه المناقشة العامة أحيل الكلمة إلى السيد وزير المالية للرد على استفسارات الأعضاء.

السيد الوزير: بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس مجلس الأمة،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

قبل كل شيء أريد أن أشكر كل المتدخلين على الجو الذي ساد أثناء المناقشة وهذا مايسمح للحكومة أن تجيب بدورها بكل بساطة وبكل دقة في نفس الوقت.

سيدي الرئيس،

لقد تفضل السيد عبد القادر بن صالح في صبيحة اليوم وقال إن عددا كبيرا من الأسئلة المطروحة من طرف أعضاء هذا المجلس الموقر متعلقة بالنمو في بعض القطاعات ويصعب علي أن أجيب بدقة على كل هذه الأسئلة لسبب بسيط يتمثل في أنه لم تتح لي الفرصة للردشة مع بعض الزملاء المسؤولين عن القطاعات الوزارية لأسباب ناتجة عن النشاط الحكومي واستقبال بعض الوفود الأجنبية على أرض الوطن، ولهذا يمكن أن أقول إن الجواب على بعض الأسئلة سوف يقدم إن شاء الله مباشرة من طرف الإخوة الوزراء وكان هذا هو نفس اقتراح رئيس المجلس الموقر بعد أن يتم تقديم الأسئلة الشفوية أو المكتوبة ويكون الجواب عليها مكتوبا أو شفويا.

فيما يخص وزارة المالية، لدي اقتراح بسيط بحيث تكلم عدد كبير من الإخوة عن عصرنة المديرية العامة للضرائب، أعلمكم أننا قد حضرنا -الأمس واليوم- ملفا صغيرا من خمس صفحات سوف يوزع عليكم لاحقا لكي تطلعوا على الجهود المبذولة حاليا لعصرنة هذه المديرية ولها أهمية في عصرنة تسيير أموال الدولة ككل.

سيدي الرئيس،

بودي أن أعطي بعض التوضيحات الخاصة بالتدخلات المقدمة من طرف الإخوان وهم مشكورون عليها.

التوضيح الأول، بودي أن أقول إن نفقات التسيير قد ارتفعت حقيقة بسرعة خلال السنوات الأربع الماضية وبمعدل من 13% إلى 14% سنويا لأسباب ذكرتها وهي ناتجة عن بعض السلبيات الموروثة من بعيد، والدفاع عن مستوى المعيشة في الوظيف العمومي وفي شريحة الفئات الاجتماعية.

وبودي أن أوضح أنني لم أتكلم في تدخلني بالأمس عن تجميد نفقات التسيير، لا، بل تكلمت عن ضرورة الأخذ بعين الاعتبار نمو الاقتصاد الجزائري خارج المحروقات في سياسة نفقات التسيير، هذا ماقلته ولم أتلفظ بكلمة «التجميد» لأنه لا معنى له ولكن في المستقبل إن شاء الله ولاسيما خلال المناقشة

الاجتماعية طبعاً دون أن نمس ما يسمى بالمكاسب. يتمثل التوضيح التالي سيدي الرئيس، في المقارنة بين رخص البرامج واعتمادات الدفع، ذكر أخ من بينكم وهو مشكور تدهور مستوانا المعيشي، لأن اعتمادات الدفع لاتغطي الاحتياجات في الميدان في بعض الحالات، وهذا مهم جدا ويمكن أن يكون له الحق، ولكن لدي الحق كذلك في التحليل؛ إن رخص البرامج (Les autorisations de programmes) تعني أن يعطى لقطاع ما تسريح لبرمجة مشروع محدد فيأتي إلى وزارة المالية - إسمح لي سيدي الرئيس أن أدخل في التفاصيل وأعتقد أنها تهم الإخوان- ويسجل برنامجه ويصرح بأن تكاليفه تستدعي تسجيل 100مليار دج لأن الأمر يقتضي تعبيد طريق معين أو بناء مدرسة أو ثانوية معينة... إلخ، وأثناء البرمجة على مستوى وزارة المالية نطلب منه تحديد مدة إنجاز هذا المشروع أو البرنامج بحيث يقر أن مدة إنجازها هي ثلاث سنوات إن كم يحتاج من نفقات في السنة الأولى ثم في السنة الثانية ثم في السنة الثالثة، وبالتالي تقرر قيمة اعتمادات الدفع حسب البرنامج المقدم أصليا من طرف مختلف القطاعات، وهكذا تظهر الأمور واضحة إلى حد الآن لكنها تصبح غامضة ومعقدة بعد سنة أو بعد 6 أشهر أو 3 أشهر أو بعد أسبوع عندما تتراجع مختلف القطاعات عن تصريحاتها الأولية بحيث يقول ممثل قطاع ما إسمح لي ياسيدي الوزير لقد أخطأت في توقعاتي إذ الـ 100 هي في حقيقة الأمر 200 ويتكرر الخطأ بعد شهر أو شهرين، بحيث بعدما كانت 200 تصبح 400! نتساءل هنا أمام تطور الأمور على هذا الحال كيف يمكن لاعتمادات الدفع أن تتناسب ورخص البرامج؟ أعطيكم مثلا آخر لن أتكلم لا على قرية أو أي مشروع محدد، لدينا برامج تقدر قيمتها بـ 13 مليار دينار لكن في آخر المطاف تنجز بمبلغ 45 مليار دينار! ولدينا برنامج انطلقت الأشغال به بمبلغ يقدر بـ 23 مليار دينار ثم بلغت نفقاته الحالية 54 مليار دينار! أخطر الإخوة المتواجدين بالوزارة وأقول لهم إن رخص البرامج أعتبرها (Mazirati) السيارات ذات السرعة الفائقة واعتمادات الدفع سيارات (Deux chevaux) ! ولا يمكن لهذه الأخيرة أن تماثل سرعة

والحوار مع ما يسمى بالثنائية والثلاثية و مع الإخوان نأخذ بعين الاعتبار أن نفقات التسيير لابد أن تتماشى مع القدرة الشرائية للاقتصاد الوطني ككل. المعايير معروفة دوليا، آخذين بعين الاعتبار معدل التضخم والنمو الاقتصادي الحقيقي للبلد خارج المحروقات؛ لماذا خارج المحروقات؟ لسبب بسيط فالمحروقات قطاع خارج عن مهامنا وصلاحياتنا وبالتالي نحن غير ملزمين باتباع ارتفاع نسبة البترول إلى 15% أو انخفاضها بنسبة 20% لهذا فإنه من المعروف والمعمول به دوليا ولاسيما في البلدان النفطية أن سياسة الأجور تتماشى مع النمو الاقتصادي المحلي للبلد في مختلف المجالات الفلاحي والصناعي والخدمات والبناء... إلخ. هذا ما أردت أن أقوله توضيحا لهذه النقطة. وهذا لسبب بسيط ومعروف؛ ففي الجزائر وكما تعلمون لدينا 6 ملايين عامل جزائري وجزائرية، ربعمهم في الوظيف العمومي ولهذا فمستحيل أن نتكفل فقط بموظفي الوظيف العمومي دون الأخذ بعين الاعتبار الموظفين الجزائريين الآخرين في مختلف القطاعات الاقتصادية ويمكن أن تكون سياسة الأجور شاملة وتمس كل القطاعات من بينها قطاع الوظيف العمومي ، هذا ما أردت أن أوضحه سيدي الرئيس.

ثانيا، فيما يخص نفقات التسيير نجد النفقات الاجتماعية، هنا أيضا نوضح نقطة، عندما تكلمت عن نسبة 9,3% من الناتج الداخلي الخام المخصصة للنفقات الاجتماعية لم أقل إننا سوف نخصم منها بل قلت إننا سندرس النفقات الاجتماعية كما هي موجودة ويمكن أن يتحول جزء منها - بعد دراسة وتقييم - إلى دعم الاستثمار ودعم الانتاج؛ سأعطيكم مثلا بسيطا، تخصص الدولة حاليا حوالي 5 ملايين دينار لتنشيط وتدعيم شبكة تشغيل الشباب (L'ANSEJ) ونتساءل هل المبلغ يكفي أم لا؟ في اعتبارنا هو غير كاف! ولكن الدولة تخصص في نفس الوقت أكثر من 16 مليار دينار لتوزيع بعض النفقات على بعض الأوساط ويتبين لنا أنه كان بإمكاننا أن نبحث عن فعالية ونجاعة هذه النفقات إن كانت كذلك أم لا؟ هذا مثال ويمكننا أن نكرر الأمثلة فيما يخص النفقات

المستوى الوطني، بحيث توقفت كل الأشغال بها، لماذا حصل هذا؟ أنا لم أكن مسؤولاً عن القطاع آنذاك لكن من كانوا مسؤولين كان الحق بجانبهم لأن عدد البرامج آنذاك كانت متعددة في كل الولايات وبالتالي تقرر خصم نسبة 10% من كل قطاع، ومن ثمة توقفت الأشغال، نجد هنا أن التسيير غير سليم لأن عملية إعادة الانطلاق في إنجاز المشاريع تتطلب تكاليف جديدة، هذا هو حالنا! ولكن سندخل بعض الإصلاحات إن شاء الله تدريجياً في عملية تسيير البرمجة في كل القطاعات لكي يحدث هناك توازن بين رخص البرامج والإمكانات المالية للدولة من أجل تغطية اعتمادات الصرف.

يتمثل التوضيح الثالث حول ما يسمى بالصندوق المشترك للجماعات المحلية فقد تفضل أخ صبيحة هذا اليوم وقال إن هذا الصندوق به حمل ثقيل ليس بإمكانه تحمله، كنا نود أن نوضح أكثر لأنها نقطة مهمة وهي تهم كل الجماعات المحلية.

قيل إن خفض الإمكانات المالية لهذا الصندوق مرتبطة بانخفاض ما يسمى بالدفع الجزافي وكل الموارد التابعة لهذا الأخير تدخر في الصندوق، هذا غير صحيح، لماذا؟ لأنه كلما انخفض معدل الدفع الجزافي تتدخل الميزانية وتدفع المقابل للصندوق (Il y a une compensation automatique)؛ أعطيك مثلاً: لقد أنفقت الدولة من ميزانيتها قيمة 63,1 مليار دينار منذ سنة 2001 إلى وقتنا الحالي لتغطية هذا الانخفاض (الدفع الجزافي) إذن 63,1 مليار دينار (De compensation) موجودة في هذا الصندوق المشترك، ولهذا فإنه مستحيل أن نقول بأن هذا الصندوق يعاني انخفاضاً في رسم الدفع الجزافي لأنه وفي كل حالة تدفع الخزينة العمومية المقابل وهذا واحد من بين الإجراءات العشرين الإيجابية التي ذكرتها بالأمس.

ثانياً، لقد قيل - صباح هذا اليوم - إن تمويل الحرس البلدي يكون باقتطاع من هذا الصندوق، هذا أيضاً غير صحيح، فحقيقة أن جزءاً من هذا التمويل كان يقتطع من حساب الصندوق سنة 2000 لأنه كان مشتركاً بين الجماعات المحلية غير أنه منذ سنة 2001 إلى يومنا

الأولى، لماذا؟ لأنه منذ البداية الإخوان المتواجدون بمختلف القطاعات تنقصهم السيطرة على البرمجة، ولا نخص قطاعاً دون آخر، وبالتالي سيارة (Mazirati) والمتمثلة في رخص البرامج تسير بسرعة فائقة بالنظر لسيارة (Deux chevaux) التي تحاول اللحاق بها، هذا هو الواقع مع احترامي لكل الإخوان مسؤولي القطاعات - وهذا أمر معروف لدى كل الشعب - إذن مستحيل أن تتماشى اعتمادات الدفع ورخص البرامج غير المسيطر عليها بدقة، فكلهم في تنافس وكلهم يطالبون بالأموال باعتبار أن لبرنامجهم الأولوية في الإنجاز ثم التنفيذ فكل الإخوان الوزراء يقولون ويقرون بأولوية قطاعاتهم.

لقد تكلم الإخوان عن الطرقات والسدود وعلى عدد كبير من المشاريع في مختلف القطاعات، المشكل مطروح وهو خطير والاختيار الموجود لدى وزارة المالية سيصبح صعباً جداً فإذا منحنا اعتماد الصرف لممثل عن قطاع وزاري ما يكون راضياً ونمنع ذلك عن قطاع وزاري آخر، فيتوجه ممثل هذا القطاع شاكياً إلى النواب وإلى أعضاء مجلس الحكومة ويتعدى ذلك إلى فخامة السيد رئيس الجمهورية ويقول له إن السيد وزير المالية يضغط علينا؛ أقول بدوري إنني لا أضغط على أحد لكن يكمن الأمر في الفرق مابين رخص البرامج وما يتبعها أو يكملها وهي ما يسمى بإعادة التقييم (La réévaluation) التي نجدها تعم وتسري في وزارة المالية.

وعندما نقوم بعملية إعادة التقييم لابد أن نسجل إتمادات صرف أخرى مما تجعل الأمور تتناقض مع بعضها البعض، ولهذا أنا أشكر الأخ الذي طرح هذا المشكل لأنه مشكل حقيقي ولهذا فإن قضية السيطرة على البرمجة في مشاريع الدولة لابد منها، وأنا أبشركم بخير لأنني قلت للإخوان في مختلف القطاعات لا تتوجهوا إلى ما يسمى باللجنة الوطنية للصفقات العمومية إن لم تتحققوا بدقة من التكاليف الحقيقية لمختلف البرامج؛ فكما تعلمون، مررنا بأزمة كبيرة سنة 1998 فكل من كان يلاحظ عن قرب أو يجول بكل ولايات الوطن لاحظ أن أزمة انخفاض سعر النفط مما أثر على كل المشاريع المتواجدة على

واضحة لكني سأدرجها لاحقا حينما أتطرق لقضية الآفاق والإصلاحات الاقتصادية. تتعلق المعلومة الإضافية الثانية بما يسمى بالعرض العقاري (L'offre foncière) وقد تفضل أخ وقال لماذا تتكفلون بالعقار الموضوع تحت تصرف المؤسسات المحلّة وتساهمون في الحصول على العقار المتواجد لدى الشركات الناشطة؟ يمكن أن نتفق ونتبادل الآراء فيما يخص هذا الموضوع.

فلو تكلمنا عن العقار الموجود حاليا في المؤسسات المحلّة على مستوى كل الولايات: 800 هكتار، طبعا لديها أهمية لكن لا ننسى أن عددا كبيرا من المؤسسات المحلّة أدت إلى إنشاء ما يسمى بـ (Les sociétés de salariés) وهؤلاء ذهبوا بالأرض، أعانهم الله إن هم استغلوها على أحسن وجه ولهم الحق في ذلك إن تكفلوا بها فالقانون الذي يسمح لنا ببيع هذا العقار موجود لكن التناقضات التنفيذية موجودة أيضا وهي لا تزال موجودة وسنحلها إن شاء الله لاحقا ونطلق في عملية بيع هذه الهكتارات إذا تبين لنا أن هذه العقارات المتواجدة بالمؤسسات ناشطة، وحسب التقييم الحالي الذي يمكنه أن يتغير لأن العملية لم تتم، لدينا عقار تبلغ مساحته 8500 هكتار أقيمت عليه مؤسسات اقتصادية ناشطة، طبعا جزء منه يعود لهذه الأخيرة وهي ترغب في بقاء هذا العقار ليدوم نشاطها، ولكن حسب تقييمنا وهو تقييم جزئي في العملية إن شاء الله يمكن القول إن الحصول على جزء من هذا العقار ممكن لتحقيق أهداف اقتصادية أخرى أو اجتماعية كبناء مدارس ومستشفيات... إلخ. يعني نحن بصدد التحدث عن المساحة التي تبلغ حوالي 4000 إلى 5000 هكتار وهذا لا يعني بالضرورة أننا نعتبر أهمية للمساحة المقدرة بـ 8000 هكتار لكن لا ننسى الأمور الأخرى.

ولهذا أنا شاكر جدا للإخوان نواب المجلس الشعبي الوطني لأنهم أبدوا موافقتهم على نص المادة 89 مكرر، ولهذا أعتقد أن تنشيط العقار الجامد ستصبح من بين أولويات الإصلاحات في السنوات القليلة القادمة وسأرجع لاحقا لهذه النقطة إن شاء الله.

هذا فإن الميزانية هي التي تتكفل بالتمويل وطبعا عن طريق الصندوق ولا يعني هذا بأن هذا الأخير هو الذي يمول، لا، فالتمويل أصله الميزانية يمر إلى الجماعات المحلية عن طريق هذا الصندوق.

أعطيك مثلا: نحن نخصص حاليا 31 مليار دينار سنويا لتمويل الحرس البلدي بحيث تنفقها الميزانية للصندوق طبعا هذا لا يظهر كتابة لكنها الحقيقة. سيدي الرئيس،

هذه بعض التوضيحات التي أردت أن أعطيها للإخوان وأشكرهم بدوري لأن لكل توضيح أهمية لاسيما في عهد الشفافية والديمقراطية.

ثانيا، سيدي الرئيس، عندي بعض المعلومات الإضافية ويمكن أن يكون هناك سوء فهم لبعض الأفكار ولبعض المعلومات المتوفرة أمامكم.

1 - لقد قلت ولأزلت أقول إننا نعتبر مسألة تطهير المؤسسات في وزارة المالية عرقلة أمام الاستثمار والإنتاج، لماذا؟ لسبب بسيط، وهو إنه عندما تدفع الخزينة والميزانية سنويا مبلغا معيناً لتغطية خدمة المديونية - وسبق لي وأن قلت بأن أصل المديونية 70% من التطهير - وعندما تكلمت وقلت بأن 270 مليار دينار جزائري يدفع سنويا لخدمة المديونية يعني أن هذه القيمة يستحيل استعمالها في قطاعات أخرى، في دعم النمو الريفي، دعم الفلاحة، الري وكذا مختلف القطاعات ولهذا أنا لأزلت أقول إن تطهير المؤسسات عامل ناتج من التاريخ ونعتبره في وزارة المالية كعرقلة لعملية النمو والاستثمار، وإن عجز المؤسسات يعتبر استهلاكاً للثروة وهو طبعا يعتبر عرقلة أمام الاستثمار والإنتاج، هذا ليس بالتفكير الايديولوجي بل هو تفكير حسابي بسيط فلا يمكن استغلال الأموال المرصودة لخدمة مديونية الدولة في قطاع آخر وحبذا أن المبلغ المقدر بـ 270 مليار دينار المخصص للمديونية يكون لدى وزير المالية ليرضي عددا من القطاعات وقطاع الفلاحة خاصة الممثل بالسيد سعيد بركات وكل الإخوة الآخرين ويرفع من رخص البرامج لكن هذه هي نوعية القماش المتوفرة، فهذا المبلغ الآن يدفع سنويا لخدمة المديونية، وأكد أنها معلومة إضافية أتمنى أن تكون

فستولد انعكاسات داخلية وخارجية واسمحوا لي أن أنادي روح المسؤولية وسيقولون هذه الجزائر المرابحة إنها تتعمد إخفاء الأموال! وهذا غير صحيح، فأين روح المسؤولية؟

سيدي الرئيس،

هذه هي المعلومات الإضافية التي أردت أن أعطيها للأخوات والإخوان.

فيما يخص التحليلات الإضافية أشكر المتدخلين على الأسئلة المطروحة لأنها كانت في المستوى بكل صراحة، وفيما يتعلق بأول سؤال مهم والمتعلق بالتوازن الجهوي في البلاد؛ تفضل بعض الإخوان وقالوا إن هناك بعض الولايات وبعض الأماكن من بلدنا الجزائر العزيزة تعاني من عدم التوازن في دفع الثروات العمومية وأقولها بكل صراحة، نعم الحق معهم، لماذا؟ لأن الجزائر عانت منذ التسعينات من مختلف القضايا المعروفة ومنها طبعاً الإرهاب والزلازل وبعض الكوارث الطبيعية وأيضاً الأمر غير المعروف بدقة وهو تدهور القطاع الاقتصادي العام في عدد من الولايات، وعندما تظهر هذه العوامل الثلاثة في نفس الوقت في ولاية ما فإنها تنهار.

أتكلم أمامكم بكل صراحة، ولهذا فإنه من بين تحديات الحكومة السهر على الأقل على معالجة عملية عدم التوازن الجهوي وليس الوصول إلى توازن جهوي بمفهومه الحقيقي.

ولو سمحتم سيدي الرئيس، بودي أن أقول بأن لهذا التوازن معنيين المعنى الأول هو عدم التوازن في الحصول على الخدمات العمومية بصفة عامة منها التربية والتكوين والطرق والمستشفيات والخدمات الصحية... إلخ؛ هذا موجود، وهذا ما دفع بفخامة رئيس الجمهورية في سنتي 2003 و 2004 إلى الانتقال إلى مختلف ولايات الوطن كما هو معروف بحيث صرفنا 248 مليار دينار في هذه العملية التي كانت مبرمجة في الميزانية ويمكنني إعطاؤكم توزيع هذه النفقات التابعة لما يسمى «بالبرامج التكميلية لفخامة رئيس الجمهورية».

فيما يخص قطاع السكن بمفهومه الواسع وما يتضمنه من غاز طبيعي ومياه صالحة للشرب... إلخ

ثالثاً، سيدي الرئيس، لقد وصلني خبر كمعلومة جديدة وفوجئت ولكن لا عليه، فقد تفضل أحد أعضاء المجلس وقال - مع الأسف الأخت غير موجودة هنا معنا لقد وضعت لنا القنبلة وذهبت - إن صندوق ضبط الموارد يحوي مبلغ 1000 مليار دينار! هذا غير صحيح تماماً، إنها ليست متأكدة من المعلومات، وهذا كلام خطير جداً، لماذا؟ لأن الشعب قد يخطئ ويغلط، فإذا بلغه أن هذا الصندوق يحتوي على 1000 مليار دينار فسيظن أن البلاد في أحسن حال، لا، هذا غير صحيح فحبذا لو أطلعني - كوزير للمالية - عن المصدر السري الذي يوصل لها مثل هذه المعلومات السرية، لأنني أجهله، وحبذا لو حوى هذا الصندوق فعلاً 1000 مليار دينار!!

سيدي الرئيس،

مع كل احترامي ووددت أن يزن كل شخص ألفاظه خصوصاً تلك المتعلقة بالأرقام فعليه أن يقدر حقيقة قيمة المبلغ والمثل لدينا في الغرب يقول «على الشخص أن يضمن فمه سبع مرات بماء الزهر قبل التفوه بالكلام»! 1000 مليار دينار!!! فقد تم التصريح فعلاً بهذا المبلغ صباح هذا اليوم لا، لا، سامحهم الله! أعطيك الأرقام الحقيقية، المبلغ المتواجد بالصندوق هو 320 مليار دينار آخر سنة 2003، وإن بقينا على قيد الحياة وسارت الأمور كما هو منتظر فسترتفع القيمة إلى 640 مليار دينار أواخر سنة 2004؛ هذه هي الأرقام الحقيقية! وأنا على علم بأن مصدر الخطأ صادر من أشخاص يريدون التلاعب بالأرقام، نسوا أنه يوجد بند مهم في القانون الذي ينظم هذا الصندوق، ويؤكد بأن النفقات مرصودة لتغطية الانخفاض المحسوس في الديون العمومية، فإذا صدقنا ما قالوه يمكن أن نعتبر هذا الأمر صحيحاً لكنهم نسوا عدداً كبيراً من الأشياء التي تضمنها النفقات، ولو لم نسد مبالغ المديونية لأغلقوا علينا البلاد!

ولهذا سيدي الرئيس، كنت أتمنى عندما وصلنا معلومات أو أرقام كهذه على الأقل نتصل بالقطاع الوزاري المعني لنطلب منه التحقق من صحتها، لأن هذه المعطيات عندما تتبخّر وتنتشر في السوق

طريقة دعمه في مختلف ولايات بلدنا، ولانزال نتناقش ونتكلم كثيرا عن قضية النمو السياحي وقد تفضل بعض الإخوان وتكلموا عن انعدام النمو الريفي ببعض المناطق، وإنّ الإمكانيات موجودة حاليا وهي مرتبطة بالنمو السياحي فقط والحق معهم فعلياً أن نجد استعمال هذه الوسيلة!

لقد تكلمنا عن الفلاحة ونشكر بعض الإخوة لأنهم قالوا بأن برامج الدعم الفلاحي لا بأس بها ولا بد من مواصلة تعميم هذه البرامج، أنا أشكرهم باسم الحكومة ولكن في نفس الوقت تعتبر الحكومة أن كل الأموال المرصود صرفها لقطاع الفلاحة من الضروري أن توزع بشيء أو بنوع من التوازن، لماذا؟ لأنه ليس بحوزتنا وسائل كثيرة تساهم في تشجيع النشاط الاقتصادي في مختلف الولايات؛ تكلمت عن برامج النمو الفلاحي ولدينا برامج للنمو السياحي وسوف نعمل إن شاء الله على تدعيم البرنامج لأننا ولحد الآن لاتزال السياسة الجزائرية في هذا القطاع جامدة قليلا.

سأعطيكم مثالا كنت قد ذكرته أمام الإخوان النواب بالمجلس الشعبي الوطني، ويخص دولة كوبا بحيث هي من قدماء المناضلين في الاشتراكية وهي حاليا تتمتع بـ 3 ملايين من الدولارات ناتجة عن قطاع السياحة سنويا، ولديها 2 مليون شخص من السواح الذين يزورون البلاد سنويا بالرغم من الحصار الذي تضربه الولايات المتحدة والضغط الكبير... إلخ وقد بلغوا هذه النسبة كموارد من القطاع السياحي، وحبذا لو أننا ندرس هذا المثال، ونوضّح الوسائل، لأن سياسة السياحة من وسائل التوازن الجهوي في كل مكان وفي كل ولاية على الأقل هناك مكان يزوره ولاسيما الإخوان بالمهجر.

سيدي الرئيس،

هذا ما أردت قوله لكن الصعوبة الكبيرة فيما يخص التوزيع الأكثر عدالة في النشاط الاقتصادي للبلد تكمن في القطاع المصرفي، لماذا؟ لسبب بسيط فالذي لديه مشروع ما بتبسة أو في معسكر أو في تلمسان لا يسهل عليه تمويل مشروعه بالمقارنة مع الشخص الموجود بالجزائر العاصمة؛ لهذا فإن قضية

فإن 54,9 من هذا المبلغ أي الـ 248 مليار دينار رصدت لهذه القطاعات (Habitat et cadre de vie).

فيما يخص النمو البشري (Le développement humain) رصد له 23% من هذا المبلغ أي للمدارس وقطاع التعليم العالي والنفقات الاجتماعية... إلخ من نفقات لقطاع التكوين والتعليم.

خصصت أيضا 16,8% من هذه النفقات لما يسمى ببناء الهياكل الأساسية (Le développement infrastructurel) منها الطرق والموانئ... إلخ وأخيرا 5% لما يسمى بدعم الاستثمار، وتتساءل هنا هل وزعت هذه النفقات على مستوى كل الولايات بعدالة أي الـ 44 ولاية التي زارها فخامة الرئيس؟ قاعدة اللعبة كانت أن النفقات تتبع عدد "النسمة" في الولايات، وهذا هو التوزيع الذي يمكن إفادتك به، كل الولايات، 44 ولاية موجودة هنا. سيدي الرئيس،

ما أردت قوله هو أن قضية التوازن الجهوي والحصول على الخدمات العمومية من بين أولويات برنامج فخامة رئيس الجمهورية الذي قال إن لكل الجزائريين الحق في الحصول على الخدمات العمومية كالمدرسة والخدمات الصحية والطرق... إلخ، فهذا طبيعي، ولكن المعنى الثاني هو قضية التوزيع العادل للنشاط الاقتصادي وله أيضا أهمية في بلدنا، وهذا يختلف عن التوزيع العادل للحصول على الخدمات الاجتماعية، فهذا الأمر غير بسيط، لماذا؟ لأنه يستحيل على الحكومة أن تباشر في تسيير النشاط الاقتصادي ولكن يمكنها أن تسهر على توجيه هذا الأخير.

لقد كانت الدولة في السبعينات تتحكم في القطاع العام وتأمّر ببناء مصنع في معسكر وآخر ببسكرة ومصنع تكلم عنه أخ قبل قليل وهو مصنع خنشلة لكن إلى حد الآن المصنع مغلق والشركة حلتّ (L'usine est toujours fermée, empactée) والسؤال المطروح حاليا هو ماهي إمكانية الدولة للتشجيع على التوزيع العادل للنشاطات الاقتصادية على مستوى كل الولايات؟ طبعا لا يمكن أن نقول إنه سيتم تحقيق التوازن 100% لكن الحد الأدنى فقط! وقبل كل شيء يظهر لي بأن الوسيلة الأولى هي برامج النمو الريفي وهذا أمر مهم إذ لازلنا في الحكومة نتكلم ونتناقش حول عملية أو

بقطاع التبغ أي إلى كل القطاعات؛ هذا فيما يخص العامل الأول، أما العامل الثاني فهو ولأسباب مختلفة البعض منها معقول والبعض الآخر مزور وكما يقال «ربينا الكبد على القطاع العام» نحن نعتبر القطاع العام من بين مجموعة المؤسسات الاقتصادية ذات الأثر في النمو، أعطيك مثالا: فيما يسمى بقطاع الإسمنت (Les cimenteries) يوجد لدينا حاليا 12 مؤسسة عمومية وواحدة خاصة والمتمثلة في (L'ORASCOM) المتواجدة بمدينة المسيلة يزيد إنتاجها عن 2 مليون طن وسيرتفع إلى 4 مليون طن حتما؛ القطاع العام، لدينا ما يسمى بـ (La capacité théorique) 12 أم 13 نقول 13 مليون طن، أما الإنتاج الحقيقي فهو 7 أم 8، زادوا قليلا، لا علينا، زادهم الله، ولكن يوجد هناك فرق بين 7 و8 (Les capacités théoriques) و12 و13، ونجد أن هذا النمو يتجسد في الكفاءات غير المستعملة.

سأعطيك مثالا: منذ طفولتي وأنا أتوجه من مدينة سيدي بلعباس إلى وهران ذهابا وإيابا مرورا بزهانة، إنها مدينة يعرفها من هو من غرب الجزائر فمنذ أن انطلقت الأشغال بها بدأ الإنتاج بمبلغ 500 ألف طن ولم يجاوزها بالرغم من أن قدرتها هي 1 مليون طن وقدم مستثمر أجنبي إقترح تسيير الأمور بحيث وعد أن تصل الزيادة به إلى 1 مليون و 200 ألف طن فقيل له قف مكانك أنا «عندي الكبد»! إذن إنها مشاكل جد بسيطة وعدد كبير من المؤسسات تطلب إعادة النظر في التسيير (Management) إعادة النظر في التنظيم (L'organisation)، إعادة النظر في مختلف الجوانب المحيطة بالمؤسسة الاقتصادية.

أعطيك مثالا آخر يخص السجائر والتبغ، لدينا شعب يدخل بصفة مستمرة وأعلمكم أن نسبة نمو استهلاك السجائر في الجزائر هي أعلى نسبة على المستوى الدولي خاصة في أوساط الشباب، إنه شيء معروف، وهم يقومون بالتحاليل لأن السوق تهمهم، إذن تنتج الشركة الوطنية للتبغ والكبريت حاليا 800 مليون علبة سجائر، ويقال إنه بالسوق الجزائرية 1500 مليون أي لمنتوج الشركة الوطنية 600 مليون علبة سجائر! النمو موجود هنا يا عباد الله، أي

التوازن وفيما يخص النشاط الاقتصادي في البلد مرتبط تماما بإصلاح القطاع المصرفي ولاسيما بإصلاح ما يسمى بسياسة القرض، لقد طرح الإخوان هذا السؤال وقد أجبت عليهم قائلا كيف توزعون الأموال باعتباركم مدراء مصارف، وليس بنفس الطريقة التي أوزع بها أنا النفقات الاجتماعية؟ لا إنها قروض، وعندما نقرأ قوائم القروض وطرق توزيعها سنرى أنها تتسم ببعض الصعوبات والعراقيل، أنا أعاهدكم وأقول إن الحكومة تسهر على الموضوع (La politique du crédit ne doit pas être un frein au développement régional).

سيدي الرئيس،

إنه التوضيح بل التحليل الأول فيما يخص التوازن الجهوي أما التحليل الثاني فيخص ما تفضل به بعض الإخوان، إذ سألوني عن قضية الاستراتيجية الاقتصادية للبلاد وكذا عن العلاقة بين الإصلاح والنمو؟ أنا مقتنع بأنه بدون الإسراع في الإصلاحات يبقى معدل النمو على ما هو عليه حاليا، إذ يرتبط بالفلاحة وبالمحروقات يعني أنه مرتبط بالأمطار وبما يقرره السيد بوش هناك من فوق! لأن مسألة تحريك اقتصادنا لاتزال تركز على هذه العملية والسؤال المطروح: ماهي العلاقة بين الإصلاحات والنمو؟ ماذا نعني بالنمو؟ علينا أن نبسط الأمور، إنه يعني شركات اقتصادية بعدد أكبر وبنجاعة أفضل.

(La croissance économique n'est pas un mystère. Ce sont de plus en plus des entreprises qui ont une productivité plus en plus forte) ولو طبقنا هذه الفكرة البسيطة على مختلف القطاعات بما فيها قطاع المحروقات نجد عراقيل تشريعية وتنظيمية، فكيف للحكومة وكل مؤسسات الدولة أن تتغاضى عنها؟ أم أنها ليست على علم بها؟ أنا أقول الإثنين معا.

فنحن ننتظر ولم نفهم بعد وهذا يبدو لي أنه العامل الأول وبدون إثراء للإطار التشريعي والتنظيمي للبلاد في مختلف القطاعات فستبقى عملية الاستثمار كما هي عليه حاليا تسيير بوتيرة بطيئة.

الأمثلة متعددة نبدوها من قطاع المحروقات مرورا

صندوق ضبط الموارد فقد تكلمنا عنه - في البنوك كرسيد لتمويل الاستثمار وتمويل الإنتاج، والسؤال المطروح هنا هو لماذا لا تتحول هذه الأموال الموجودة والمتوفرة إلى استثمار وإنتاج؟ هذا هو السؤال الذي كان مطروحا، سنتكلم بكل صراحة! إنها قضية كفاءة وخبرة (L'expertise) والأمر لا يتعلق بالبنوك العمومية التي اعتدنا التعامل معها بذهنية «الكبدة»، أنا لا أقول خصوصتها، بل أقول التفكير في أسلوب أو أساليب وضع الخبرة في هذه البنوك، هذا هو المشكل الكبير الذي وقعنا فيه، إنه مشكل عظيم ولكن لكي تغزو هذه الخبرة البنوك العمومية، لا يجب أن نلومها، لأن كاهلها مثقل وقد تكلمنا عن المؤسسات العاجزة المنحلة التي مثلها كمثل الحصان الذي نطلب منه أن يربح في السباق ولكن فوقه حمل ثقيل لا يمكنه حتى من التحرك!! هذه هي حالة بلادنا وهذا لا يعني أن الأمور بالسهلة لكني أرىكم حقيقتها لأنها حاليا هذه هي المشاكل التي وقعنا فيها، وبصفة عامة تؤدي بنا الإصلاحات إلى العامل الأخير والأهم حسب رأيي وهي مسألة الموارد الإنسانية في كل القطاعات، فأين نجدونها؟ حسب تفكيري وتحليلي الخاص، نربط بين معدل النمو والإصلاحات، وكلما تماطلنا في إجراء الإصلاحات يبقى معدل النمو متوقفا بالرغم من إضافة بعض العوامل الأخرى لكن لا نجد بها نفس الثقل الذي تكلمنا عنه مثل معدل الصرف (Le taux de change)، ثم إن (L'accès au devise) موجود ولكن حل هذه المشاكل هو أبسط من المشاكل الأخرى.

أشكر بدوري الإخوان الذين تقدموا بطرح هذا السؤال لأنه الوحيد المثار حاليا ببلادنا، وأقول إن الحل هو ارتفاع معدل النمو عن طريق الإصلاحات، فهل هو ممكن أم لا؟ إذا كان ممكنا فسيكون المستقبل مزدهرا - إن شاء الله - وإن كان العكس فسنستهلك الأموال وننتظر إلى أن تفرج من قبل الله!

أخيرا سيدي الرئيس، أرجو أن تسمحوا لي لأني أطلت الكلام وبقيت القضية الاستراتيجية للبلد فلقد طرح بعض الإخوان هذا السؤال فهل هو واضح؟ أقول لكم وبكل صراحة هذا الأمر واضح وضوح الشمس والعراقيل والصعوبات موجودة، لماذا؟ لأن التحديات

أن تنتج 600 مليون علبة عندنا بالجزائر أفضل من مجيئ (Les contres bandes) لكن إذا انتظرنا اليوم ثم الغد سيجأ المستثمر الأجنبي بالمشاريع التي تهمنا إلى دول أخرى فالأمر لا يهمه وكذلك لا يمكنه أن ينتظر إلى أن تصدر الجزائر قراراتها، إذن هذا من بين المشاكل، لكن لدينا قوة نمو هائلة في هذا البلد ولكن يجب أن نقرر فأقول وأكرريا إخوان إنه بداية من قطاع المحروقات ومرورا بكل القطاعات؛ ويمكن أن نعطي أمثلة على كل قطاع فنجد مايسمى في علم الاقتصاد بـ (Un potentiel de croissance)، إذن علينا أن نجد السبيل لتحريك عجلة النمو.

لقد ذكرنا العامل الأول المتعلق بالإطار التشريعي والتنظيمي والعامل الثاني وهو (تربية الكبدة) على القطاع العام ونقولها بكل صراحة! أما العامل الثالث فهو مرتبط بالعامل الثاني والمتمثل في ضرورة نقل مايسمى بوسائل الإنتاج من القطاع العام إلى قطاع آخر بحيث تكلمنا عن العرض العقاري (L'offre foncière) مامعناه؟ نعني به نقل بعض الإمكانيات الإنتاجية الموجودة بقطاع واحد إلى قطاع آخر لكي ينتج، ولقد تكلمنا على مسألة النمو السياحي وكذا الترقية العقارية (La promotion immobilière) التي نجد لها مستقبلا زاهرا في بلدنا لكنها تنعدم في غياب العقار ونتساءل لماذا العقار جامد بمكان ونحن نحاول أن نبني في مكان آخر؟!

وفيما يخص العامل الرابع - هناك خمسة عوامل - وهو قضية القطاع المصرفي وإمكانية نقل الموارد المالية من المناطق التي تحوي على موارد كبيرة إلى تلك التي تملك موارد قليلة وهذا ما يسمى «بالوساطة المالية» (L'intermédiation financière)، إن الجزائر تحوز على أموال في كثير من البنوك العمومية مثل (La CNEP) و (La BEA) وبقيّة البنوك العمومية ومن يحتاج إليها موجودون هنا، لكن المشكل يكمن في قضية الإصلاح الاقتصادي وفي كيفية نقل هذه الأموال الموجودة بالبنوك للأشخاص الذين يحتاجونها لاستثمارها في الإنتاج.

لقد سبق لي أن ذكرت أنه توجد حاليا على الأقل عشرات الملايين من الدولارات - أنا لا أتكلم عن

والجزائر تمشي بساق وحيدة (L'Algerie est unijambiste) وأقول والله لو تحدث أزمة نفطية دولية فلن نجد الأموال الكافية حتى لشراء الدواء للمرضى (Quand on a un fonds de régulation et des réserves à la banque) يمكن للشخص أن ينام وهو مطمئن البال قليلا؛ بعض الأوساط التي تفكر كثيرا والذين استولت على أفكارهم الشعبوية يقولون: «لا، أنفق كل الأموال وسوف تفرج غدا وربي كبير»!! ماذا يريدون من القول بكلمة «ربي كبير»؟ من يريد أن يعينه الله يجب أن يعين نفسه أولا.

فالجزائر ليست تابعة لا لرئيس ولا لحكومة بل الجزائر هي الاستمرارية (Un dirigeant qui ne s'inscrit pas dans la continuité n'est pas digne d'être un dirigeant). كان من السهل على فخامة الرئيس أن يقرر صرف 100 مليار دولار بدلا من 50 مليار دولار لأن سعر النفط قد ارتفع ونقول «ها اصرفوا واصرفوا!! هيا دعونا نفجرها!!» هكذا يقولون وهذا ما يريدون. كان في منطقة الأصنام - عند ما كنت صغيرا - أشخاص يستهلكون كل ما أنتجوه يوم جمعهم للمحصول وكان أبي يقول لي أنظر لهؤلاء، إنهم لا يدخرون شيئا ويأكلون كل ما أنتجوه! يا جماعة خلاصة القول بسيطة: (Un dirigeant qui ne s'inscrit pas dans la durée pour son pays) لقد نسوا عام 1998 حينما كنا نتوسل لاقتراض عشرة ملايين من الدولارات! ونسوا عام 1988 حينما كنا نستجدي عشرة دولارات!! يقولون لك «إصرف كل شيء اليوم وغدا فيه بركة»!

سيدي الرئيس،

إسمح لي إذا أطلت عليكم الكلام لكن كانت الأسئلة مفيدة وطيبة وأشكر كل الإخوان على تدخلاتهم، حقيقة كنت جد مسرور بالجو الهادئ الذي ساد في القاعة فلا فوضى ولا ضغط فأشكركم على كل هذه الأمور.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد وزير المالية، ممثل الحكومة على التوضيحات التي قدمها إجابة على تساؤلات الزملاء، وأشكركم كذلك على تقديمكم البيداغوجي الحي، كما أشكر كل أعضاء لجنة

فيما يخص الخدمات العمومية واضحة وأولها النمو البشري فمنها التربية الوطنية ومنها الصحة والتعليم العالي.

إن عصنة هذه القطاعات من أولويات الدولة للتحضير للمستقبل، فالتربية الوطنية - ولا يمكننا أن نغطي الشمس بالغربال - تتطلب إصلاحا وتكويننا وتنظيما، طبعا الإخوان المسؤولون عن القطاع قائمون بالواجب ولكننا (On est loin du compte) المدرسة أو الجامعة الجزائرية غير حديثة وهو أمر معترف به من طرف الجميع فالكمية موجودة لكن القضية تتعلق بالكيف أي (La qualité). هذه الأولوية الأولى وفيما يخص الأولوية الثانية المتمثلة في قضية الأمن الوطني، بعض الإخوان ينسون بأن فخامة الرئيس قال بكل وضوح وأكد على ضرورة عصنة الجيش، إنه تحد يتطلب إمكانيات وبعض الإخوان الذين يرفقون كلامهم بالأرقام ونود أن يساعدونا في ذلك ثم إن (La modernisation de l'armée n'est pas une soirée de gala!) بل تتطلب تدريبا وتكويننا وتنظيما وإمكانيات مالية... إلخ، لكنها من أولويات الأمة.

لدينا كذلك قضية العدالة التي تطرقنا إليها صباحا، فهذه هي مجمل الأولويات للمستقبل، وإذا قارنا بينها من حيث الإمكانيات نجد أن أول تحد هو الانخفاض الملحوظ في الجباية العادية التابعة للجمارك وقد تكلمنا عنها وستطبق خلال السنوات العشر القادمة، لذا لن ندع الأمور تسير دون أي تحضير مسبق.

لقد حدثتكم عن قضية الصرف بين الدولار والأورو، وهي من تحديات الاقتصاد الجزائري والنقبات العمومية؛ ومن ثمة يسهل علي تقدير خسارة الأموال بارتفاع قيمة الأورو والإخوان والأخوات الذين يتساءلون عن مصير الأموال الموجودة بصندوق ضبط الموارد، والله العظيم لا أردهم إن قدموا لمساعدتي في عملية تسيير أموال هذا الصندوق لكنهم سيتقاسمون معي المسؤولية! فلا يمكننا أن نصرف كل الأموال الموجودة اليوم على الشعب وندع الأمور تهلكنا غدا، كيف نعدم للهلاك؟

هذه بعض الصعوبات الموجودة، وهي أيضا قضية معروفة ومرتبطة بقضية الإصلاح الاقتصادي

الشؤون الاقتصادية والمالية على عملهم الدؤوب والجيد والمكثف، وأشكر كل الزملاء على تدخلاتهم وكذا أولئك الذين حضروا وصبروا معنا، ونستأنف أشغالنا يوم الغد على الساعة العاشرة صباحاً لعرض ومناقشة نص القانون المتعلق بالوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة، الجلسة مرفوعة والسلام عليكم.

رفعت الجلسة في الساعة الخامسة والدقيقة الثانية والثلاثين مساءً.

<p>ثمن النسخة الواحدة 12 دج</p>	<p>الإدارة والتحرير مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف الجزائر 16000 الهاتف: 73.59.00 (021) الفاكس: 74.60.34 (021) رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16</p>
-------------------------------------	---

طبعت بمجلس الأمة يوم الثلاثاء 09 ذو القعدة 1425هـ

الموافق 21 ديسمبر 2004م

رقم الإيداع القانوني: 99 - 457 — ISSN 1112 - 2587